مركز بروكنجز الدوحة
BROOKINGS DOHA CENTER

دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة
رقم 10، فبراير 2014

أي أسلوب اعتمدته النهضة أثناء عملية صياغة الدستور التونسي:

الإقناع، الإكراه، أو تقديم التنازلات؟

مونيكا ماركس

لمحة عن بروكنجز

معهد بروكنجز هو مؤسسة غير ربحية. يهدف المعهد إلى إجراء أبحاث وتحليلات على أعلى مستوى من الجودة لتقديم توصيات عملية ومبتكرة لصانعي السياسات والعامة. تقع مسؤولية التوصيات والاستنتاجات في منشورات بروكنجز على المؤلفين وحدهم. ولا تعكس وجهة نظر المعهد ولا العاملين فيه بأي شكل من الأشكال.

حقوق النشر محفوظة © 2014

معهد بروكنجز
1775 طريق ماساشوستس، شمال غرب
واشنطن العاصمة، 20036 الولايات المتحدة
www.brookings.edu

مركز بروكنجز الدوحة
الساحة 43، بناية 63، الخليج الغربي، الدوحة، قطر
http://www.brookings.edu/doha

جدول المحتويات

1. الملخص التنفيذي 1
2. المقدمة 3
3. تقييمات متباينة 4
4. هل يمكن اعتبار حركة النهضة "جيشاً"؟ 7
5. استبطان حركة النهضة 10
6. تحديات المرحلة الانتقالية 12
   - التغلب على "عقلية المراقبة" 12
   - إقامة توازن بين المبادئ والسياسات 14
7. التدرجية وضبط النفس في حركة النهضة 18
   - مسألة الشريعة 18
   - وضع المرأة 20
   - التجديف 21
   - النموذج البرلماني مقابل النموذج الرئاسي 23
8. حركة النهضة في خضم المرحلة الانتقالية: دروس لواضعي السياسات 25

عن المؤلف

مونيكا ماركس، باحثة حائزة على منحة رودس وطالبة دكتوراه في كلية سانت أنطوني في جامعة أكسفورد. نُشرت أعمالها، والتي تركّز بشكل أساسي على التشدّد الإسلامي، وانخراط الشباب في السياسة، والإصلاح الأمني في تونس، في النيويورك تايمز وفوراين بوليسي وهافنغتون بوست، وغيرها من المنشورات الأكاديمية.

عملت ماركس باحثة رئيسية في معهد المراحل الانتقالية المتكاملة، والذي يأخذ من برشلونة مقراً له، في خلال الفترة الممتدة بين العامين 2012 و2013، حيث أتمّت بحثها بعنوان: "داخل فقاعة المرحلة الانتقالية"، وهو تقرير يحلل عملية تدفق المساعدات التقنية الدولية في أربع قطاعات في المرحلة الانتقالية في تونس. درست سابقاً في تركيا بمنحة من برنامج فولبرايت، وقد عادت إلى هناك للعمل كمدرِّسة في جامعة البوسفور في اسطنبول في صيف 2013.

تقيم ماركس حالياً في تونس حيث تعمل أيضاً صحافية مستقلة مع صحيفة النيويورك تايمز.

نبذة عن مركز بروكنجز الدوحة

تمّ إنشاء مركز بروكنجز الدوحة من خلال مبادرة من معهد بروكنجز في واشنطن. يأخذ المركز من الدوحة مقرًّا له ويقوم بتحليلات سياسية وبحوث مستقلّة عالية الجودة عن منطقة الشرق الأوسط. يحافظ المركز على سمعةٍ اكتسبها من خلال التأثير السياسي والبحوث الميدانية المتطورة التي تركّز على القضايا الاجتماعية، والاقتصادية، والجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط الكبير بما في ذلك العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

يرأس مجلس المستشارين الدولي لمركز بروكنجز الدوحة معالي الشيخ حمد بنٍ جاسم آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية السابق والرئيس المشارك ستروب تالبوت. تمّ افتتاح المركز رسمياً من قبل معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني في 17 فبراير 2008. تقوم دولة قطر بتمويل هذا المركز ويدير سلمان شيخ.

ولتحقيق رسالته، يقوم مركز بروكنجز الدوحة بالأبحاث والبرامج التي تشمل مشاركة شخصيات بارزة من الحكومات والمجتمع المدني وعالم الأعمال ووسائل الإعلام والأكاديميين على حدّ سواء، في قضايا السياسات العامة الهامة المتعلقة بالمجالات المحورية الأربعة التالية:

- الدمقرطة والإصلاح السياسي والسياسات العامة.
- العلاقات بين منطقة الشرق الأوسط والدول الآسيوية الناشئة، بما في ذلك الشؤون الجيوسياسية واقتصاد الطاقة.
- حل النزاعات وبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع.
- الإصلاح التعليمي والمؤسسي والسياسي في دول مجلس التعاون الخليجي.

يعتبر مركز بروكنجز الدوحة منبر أبحاث معهد بروكنجز في المنطقة بسبب انفتاحه على وجهات النظر كافة.

الملخص التنفيذي[1]

بعد مرور عامين وأربع مسودات، صادق النواب في 26 يناير 2014 على دستور تونس الجديد – وهو أول دستور تمت صياغته بحرية من قِبَل مجلس منتخب ديمقراطياً في العالم العربي. مالت الجهات الفاعلة التونسية، بما في ذلك الإعلام الوطني والمجتمع المدني العلماني والأحزاب المعارضة التونسية الأخرى، إلى تسليط الضوء على الشوائب الموجودة في الدستور، بحجة أنّ ممثلي النهضة يفتقرون إلى الخبرة اللازمة لصياغة دستور جيّد وأنهم كانوا يعملون على إدراج برنامج عمل إسلامي عدائي في طيات الدستور. من جهة أخرى، ساور المراقبون الخارجيون قلقاً أقل بشأن دور حركة النهضة في صياغة الدستور، مركزين بدلاً من ذلك على المسائل الإجرائية وذات الصلة بالتواصل ضمن المجلس الوطني التأسيسي.

رغم هذا الاختلاف، عزز كلّ من المعارضين والمراقبين الخارجيين إلى حد كبير صورة حركة النهضة كحزب سياسي موحد وشبه متجانس يتحرك أعضاؤه بشكلٍ مرتبط. كان من شأن هذه التصورات حجب العديد من الانقسامات والتحولات داخل حركة النهضة.

بالنسبة لحركة النهضة، ينشأ هذا التصور جزئياً لأن حركة النهضة تتمتع بتنظيم جيد نسبياً، على الأقل بالمقارنة مع الأحزاب السياسية الأخرى في تونس. تمتلك حركة النهضة بنية ديمقراطية داخلية واضحة، وتنظّم مؤتمرات حزبية دورية. هذا وبالإضافة إلى أنّها تتمتّع بعلاقات تنظيمية قوية بين أنصارها وقادة الحركة، وبمجلس شورى حاكم يحدد قرارات الحركة الرئيسة بالاستناد إلى نظام شخص واحد، صوت واحد.

ولكن رغم تماسك حركة النهضة، فإنها بالكاد تشكل "جيشاً". فمنذ أن شكّلت حركة النهضة وشركاؤها في التحالف حكومة في ديسمبر 2011، كشف أعضاء الحركة باستمرار عن الاختلافات الرئيسة في الرأي. وبعد ثورة يناير 2011، باشرت حركة النهضة، وجميع التونسيين، بعملية بحث جماعية عن الذات. وسط مجموعة من التحديات الأخرى، كان على الحركة معالجة موقفها الدفاعي والسعي إلى تحقيق توازن جديد بين مبادئها والمكاسب السياسية كجزء من تحولها من معارضة دفاعية إلى مشاركة بناءة.

في الوقت الذي عملت فيه الحركة وحكمت ضمن إطار ديمقراطي لأول مرة، تصارعت حركة النهضة مع التوترات العميقة التي نشبت بين قيادتها السياسية المحلية وقاعدتها الإقليمية. وركّزت المناقشات بين الطرفين على قضايا التحول الثوري أكثر مما ركزت على ما يسمى بالقضايا "الإسلامية" الكلاسيكية، مع ممارسة أنصار الحركة الضغط على القادة بشأن دور "التكنوقراط" غير المنتخبين في الحكم، وصياغة قانون العزل السياسي لأعضاء النظام القديم، ومنع استهداف السلطات للمتدينين.

في كثير من الأحيان، وبعد توضيح مواقفهم بشأن القضايا الحاسمة في مجلس الشورى، تعيّن على قادة حركة النهضة إقناع نشطاء المستوى المتوسط والناشطين الشعبيين في مختلف أنحاء البلاد بتلك المواقف. لذا تعين على قيادة النهضة تبرير المسائل المتصلة بالمبدأ والأيديولوجيا وإعادة توضيحها في ضوء تغير المطالب السياسية، مقدمين تنازلات في المسائل الأيديولوجية الدينية أكبر من تلك التي قدمتها في ما يتعلق بالقضايا ذات الأهداف السياسية الملموسة.

في ما يتعلق بالشريعة في الدستور، على سبيل المثال، ارتأت الحركة في نهاية المطاف أن تختار عدم إدراج هذه الكلمة في الدستور. في الوقت الذي ينظر فيه أعضاء حركة النهضة إلى الشريعة على أنها الإطار الأخلاقي المثالي، قبِل معظم الأعضاء بتعريف أكثر تجريداً وأخلاقية للشريعة الإسلامية (مع التركيز على العدالة الاجتماعية والمساواة والحكم الرشيد). وقد اقتنع الأعضاء الرئيسون في مجلس الشورى أن هذا هو مسار العمل المناسب للحركة الذي يتيح لها أن تحافظ على دورها السياسي المهم والحيوي.

[1] كتبت النسخة الأصلية لهذا البحث باللغة الإنجليزية وهذه ترجمة للنسخة الإنجليزية.

على غرار ذلك، وفي ما يتعلق بمسودة المادة 28 الأولية، التي تحدد وضع الرجال والنساء من حيث تكاملهما، اعتمدت الحركة على نحو مماثل موقفها بالاستناد إلى الحقائق السياسية. كانت اللغة الأولية التي استخدمتها الحركة لصياغة المادة ابتعاداً إشكالياً عن اللغة القانونية الواضحة التي تؤكّد على المساواة. أجبرت الضغوط الدولية والمحلية في نهاية المطاف الحركة على العودة إلى مراجع مباشرة ذات صلة بـ"المساواة"، ولكن ليس قبل أن تتحول هذه القضية إلى علاقات عامة حرجة وفشل لاقته الحركة عند محاولتها بناء الثقة.

بدا الاتفاق على كيفية معالجة مسألة التجديف أكثر صعوبة. بذل أعضاء لجنة الحقوق والحريات في حركة النهضة جهداً كبيراً لفرض لغة من شأنها تجريم التجديف في مادة غامضة الصياغة، الأمر الذي شكّل تهديداً خطيراً لحرية التعبير في تونس. ومع ذلك، تمكّن أعضاء حركة النهضة هنا أيضاً التغلب على أسلوبهم الدفاعي، فوافقوا على إزالة لغة التجريم ونشر أساسها المنطقي عبر صفوف الحركة الإقليمية.

قاومت حركة النهضة كثيراً مسألة تقديم تنازلات بشأن تصميم نظام تونس السياسي الجديد على غرار نموذج رئاسي، أو نموذج برلماني، أو خليط من الاثنين.

قدّمت حركة النهضة في نهاية المطاف تنازلات سياسية كبيرة، وجاء الدستور الجديد خليطاً من النظامين الرئاسي والبرلماني.

رغم أهدافها السياسية التي تتشبّث بها، تبدي قيادة حركة النهضة استعدادها لتخفيف هذه الأهداف وأحياناً لتعليقها تحت ضغط من المجتمع المدني، والمجتمع الدولي، والخبراء المحليين. أما في ما يتعلق بالشريعة، ووضع المرأة، والتجديف، فقد تراجعت الحركة مرة أخرى عن المواقف الأكثر تشدداً، مشيرةً بدلاً من ذلك إلى أن المجتمع لم يكن جاهزاً، وأن نواياها الحقيقية لم تُفهم بشكلٍ جيد، وأن الدستور ليس المكان المناسب لمواد التجريم.

يتعيّن على صناع القرار مقاومة الرغبة في إعطاء التنظيم في حركة النهضة اهتماماً أكثر مما يستحق، أو مراقبة تحركاتها حصرياً من خلال منظور أيديولوجية الحركة. إن الاعتراف بأنّ السياسة التونسية تتخطى الثنائية الاسلامية العلمانية سيمكّن صنّاع القرار من تحديد نطاق الخيارات المتاحة أمام الجهات الفاعلة الرئيسة بشكلٍ أدق والدعوة إلى مزيد من الخيارات التي تعزز الثقافة الدستورية والتعددية في تونس. إن رؤية الصورة الأوسع تسمح لصناع القرار بتقدير مكامن الضعف والتحديات الحقيقية – ناهيك عن الموارد والقدرات – التي تعترض الفاعلين السياسيين في تونس أثناء محاولتهم التأثير إيجاباً على مستقبل تونس.

المقدمة

اكتملت عملية صياغة الدستور في تونس. بعد مرور عامين، وأربع مسودات، وسلسلة تهديدات بحل المجلس الوطني التأسيسي في تونس في صيف العام 2013، صادق النواب في 26 يناير 2014 على دستور تونس الجديد لفترة ما بعد الثورة – وهو أول دستور تمت صياغته بحرية من قبل مجلس منتخب ديمقراطياً في العالم العربي. وفي حين ركّزت وسائل الإعلام التونسية والأجنبية في المقام الأول على دور حزب حركة النهضة في عملية الصياغة – لا سيما إذا كانت الحركة، التي تملك 41 بالمئة في المجلس الوطني التأسيسي، قد حاولت إقحام أجندة إسلامية عدائية في نص الدستور – يبقى تحليل العملية التي أنتجت هذه الصفقة التاريخية قيد الاكتشاف. الآن وقد انتهت عملية صياغة الدستور، فإن الوقت قد حان لتقييم دور حركة النهضة.

هل هيمنت الحركة بمفردها على عملية الصياغة، كما يدّعي منتقدوها، أم أنها تتصرف كقوةٍ منظمة تنظيماً جيداً للوصول إلى تسوية؟ ما الذي يفسّر تطور مواقف حركة النهضة بشأن مواد الدستور الأكثر إثارةً للجدل، كالجهود التي تشمل تجريم التكفير ومفهوم التكامل بين الجنسين؟ تشير هذه الورقة إلى أن الأوصاف الواردة عن النهضة كحزب منظم تنظيماً جيداً وأنه يعتمد على الأيديولوجية لا تفسر تماماً النهج الذي اعتمده في المناقشات الدستورية المركزية. عوضاً عن ذلك، رسمت التحديات الانتقالية الداخلية والخارجية المواقف الدستورية لحركة النهضة وأدت مباشرة إلى التوصل إلى المساومة السياسية الراهنة.

حالها كحال المجتمع التونسي ككل، تقوم حركة النهضة بالتعرف على نفسها ثانية. لعب الالتباس حول الأولويات والاختلافات في الرأي داخل الحركة بشكل واضح دوراً بارزاً أثناء صياغة الدستور، مما يدل على أن الحركة في تغير مستمر – بعيداً عن كونها حزباً منظماً لديه أجندة واضحة تستند بشكل أساسي على الدين. تتعامل حركة النهضة مع مجموعة واسعة من التحديات المتعلّقة بالتحولات، بدءاً من نقص الخبرة في الحكم وصياغة الدستور ووصولاً إلى التوترات المتعلقة بموقفها بالضبط بشأن القضايا الجوهرية من حيث المبدأ والعقيدة. جعلت تحديات التكيف هذه الأمر صعباً على حركة النهضة كي تطور استراتيجيات متماسكة. شكّلت الحركة جزءاً لا يتجزأ من مشهد المرحلة الانتقالية في تونس – والذي تشوبه الفوضى، والأخطاء، ونقاط الضعف.

تستهلّ هذه الورقة بدراسة كيفية تصوير المراقبين التونسيين وغير التونسيين النهج الذي اعتمده حزب حركة النهضة في عملية صياغة الدستور. بعدها، تنظر الورقة بعين فاحصة إلى السبل التي لعبت فيها التحديات المتعلقة بسياق المرحلة الانتقالية في تونس بشكل عام، والتحولات على المستوى الداخلي لحركة النهضة بشكلٍ خاص، دوراً في تشكيل مواقف الحزب من الدستور. تقدّم الورقة كذلك دراسة حول كيفية قيام التحديات الانتقالية بقولبة تطور مواقف حركة النهضة بشأن أربع قضايا مثيرة للجدل برزت خلال عملية صياغة الدستور. هذه القضايا الأربعة هي: ما إذا ينبغي أن تكون هناك إشارات صريحة إلى الشريعة، وكيفية تحديد وضع المرأة، وكيفية التعامل مع مسألة التكفير، وكيفية تحقيق التوازن بين السلطات الرئاسية والبرلمانية في النظام السياسي الجديد في تونس. تخلص الورقة بقسم يشرح كيف من شأن تطوير وعي أكبر بشأن التحولات الدّاخلية لحركة النهضة أن يساعد صنّاع القرار على تقييم أداء الحركة بدقة والانخراط في المشهد السياسي التونسي الجديد بفعالية أكثر.

تقييمات متباينة

تتباين الآراء بشكل كبير بشأن دستور تونس الجديد ودور حركة النهضة في صياغته. عملت الجهات الفاعلة المحلية – بخاصة العلمانيين في وسائل الإعلام والأحزاب المعارضة التونسية – على تسليط الضوء على الشوائب الموجودة في الدستور، بحجة أنّ ممثلي النهضة يفتقرون إلى الخبرة اللازمة لصياغة دستور جيّد. من ناحية أخرى، كانت كل من الجهات الخارجية وخبراء المقارنة أكثر تفاؤلاً في تقييمهم. لكن، وعلى الرغم من هذا الاختلاف، عزّزت المعارضة والجهات الخارجية على حدّ سواء إلى حد كبير صورة حركة النهضة على أنها حزب سياسي متماسك ومنظّم، شبه خالٍ من الانقسامات الداخلية.

انتقد المعارضون السياسيون ممثلي حزب النهضة، مشككين في مؤهلاتهم ودوافعهم، في حين أعرب آخرون عن خوفهم من أن تحاول الحركة خلسة صياغة دستور يهدف لأسلمة المجتمع التونسي، وهذا ما يعتبره النقاد العلمانيون لحزب النهضة في كثير من الأحيان هدف الحزب الرئيسي. في هذا الصدد، قال محسن مرزوق، عضو رفيع المستوى في حزب نداء تونس، الحزب المعارض الرئيسي في البلاد: "في عقولهم، شكّلت المجلس الوطني التأسيسي في تونس الفرصة لتحقيق حلم إقامة دولة إسلامية".[2] وأكّد ممثلون عن الكتل المعارضة في المجلس الوطني التأسيسي الجوانب الشريرة لتنظيم الحزب، ووصفوه في كثير من الأحيان على أنّه "جيش" نظراً لتماسكه الشديد وعقلية التفكير الجماعي. قالت سلمى بكّار، عضو حزب القطب الديمقراطي الحداثي العلماني ونائب رئيس لجنة الحقوق والحريات في المجلس: "إنهم مثل جنود يسيرون في انسجام تام"، مضيفة أنهم "يدافعون بطريقة مرتبطة بشدة من دون أي تفكير مستقل".[3]

انتقد محللون قانونيون تونسيون بارزون، بمن فيهم قيس سعيد، وشفيق صرصار، وعياض بن عاشور، مسودة الدستور الرابعة والأخيرة للتناقضات التي حملتها. على سبيل المثال، نصّت المادة 141 من مسودة الدستور على أنّ الإسلام هو "دين الدولة" إلا أنها أكّدت "طبيعة الدولة المدنية"، مما خلق مساحة غامضة لصراع محتمل.[4] كما نصّت المسودة الرابعة على أنه لا يمكن إلا لمسلم أن يصبح رئيساً، وهذا شرط إقصائي يتعارض مع مبادئ المساواة أمام القانون التي تمّ ذكرها في أجزاء أخرى من المسودة.[5] يرى بعض الخبراء القانونيين التونسيين أنّ الدستور الجديد يقدّم مزيداً من التماسك الداخلي أكثر من الدستور الذي سبقه في العام 1959 – وهو وثيقة مشوّشة لكن مرنة إلى حد كبير تمت صياغتها عقب الاستقلال التونسي.[6]

وجّهت وسائل الإعلام التونسية الرئيسية انتقادات شديدة لدور حركة النهضة في عملية الصياغة.[7] تقوم مجموعة من البرامج الحوارية والتقارير الاخبارية يومياً بتشويه صورة الحركة بأنها غير مستعدة، ورجعية، وتراجعية. وجدت

[2] مقابلة أجرتها المؤلفة مع محسن مرزوق، تونس العاصمة، 12 مارس 2013.
[3] مقابلة أجرتها المؤلفة مع سلمى بكّار، تونس العاصمة، 13 مارس 2013.
[4] تطورت المادة 141 لتتحول إلى نقطة الخلاف الرئيسة في مسودة الدستور، بعد أن قدّمت حركة النهضة فقرة تنص على أن المادة 141 هي المادة الوحيدة غير القابلة للتعديل في الدستور التونسي. ومنذ ذلك الحين تمّ إلغاء ذلك الشرط، وتم إسقاط المادة 141 من المشروع. راجع أيضاً هيومن رايتس ووتش، "تونس: تنقيح مسودة الدستور"، 13 مايو 2013.
[5] خففت هذه الصياغة من اللهجة. تنص النسخة النهائية من الدستور على أن "الترشح لرئاسة الجمهورية يجب أن يكون حقاً لكل ناخب من الذكور والإناث ممن يحملون الجنسية التونسية فقط عند الولادة... والذين يعتنقون الديانة الإسلامية".
[6] كان حبيب بورقيبة، الذي وضع دستور 1959 تحت إشرافه، أول رئيس لتونس المستقلة (1957-1987). حاول بورقيبة، وهو محام من خريجي جامعة السوربون وأحد المعجبين بشخصية مصطفى كمال أتاتورك، جلب الإصلاحات العلمانية إلى تونس، إلا أنه كان حريصاً على عدم ممارسة ضغط كبير والاستعجال. فعلى سبيل المثال، يشير قانون الأحوال الشخصية الصادر في العام 1956، والذي يشكل جزءاً رئيساً من التشريعات المتعلقة بحقوق المرأة التي تحظر تعدد الزوجات وتمنح النساء حق المبادرة بالطلاق، تحديداً إلى أنه يتعين على الزوجة "إطاعة" زوجها ويهمل عناصر أكثر رسوخاً من عناصر القانون القائم على الشريعة، ومنها حقوق الميراث. يتألف دستور 1959 من خليط من القوانين الفرنسية والعناصر القائمة على الشريعة الأكثر تقليدية. ناسب هذا النهج المختلط بورقيبة الذي سعى إلى تحديث تونس استناداً إلى النموذج الأوروبي والفرنسي من دون إثارة القلق بين التونسيين التقليديين، لا سيما أولئك الذين يعيشون في المناطق الداخلية من البلاد والذين دعموا منافسه – صلاح بن يوسف – في الفترة التي سبقت الاستقلال التونسي. راجع مونيكا ماركس، "حقوق المرأة قبل الثورة وبعدها"، في صناعة الثورة التونسية: سياقات، تصاميم، وآفاق، نوري غانا (ادنبره: مطبعة جامعة ادنبره)، 2013.
[7] فاطمة العيساوي، "تحول الإعلام التونسي"، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، يوليو 2012.

حركة النهضة صعوبة شديدة في الدفاع عن نفسها ضد هكذا تقارير سلبية، ووجدت نفسها باستمرار مصوّرة على أنّها تفتقر إلى الخبرة ولكن منظّمة بشكلٍ كبير – قوة إسلامية هائلة عازمة على طمس المبادئ العلمانية للدولة التونسية التي لها تاريخ قديم، وإدخال المزيد من المنحى "الإخونجي" المحافظ على غرار مصر أو السعودية.[8] كذلك، وجد المجتمع المدني العلماني في تونس، بما في ذلك منظمات حقوق الإنسان، والجمعيات النسوية، وجمعيات القضاة والمحامين، وجماعات أخرى – على الرغم من أنها تنتقد أحياناً التغطية الإعلامية التونسية – نفسه في وجه جبهة إسلامية منظّمة للغاية، تعارض العديد من مقترحات حركة النهضة خلال كافة مراحل عملية صياغة الدستور.

وجدت حركة النهضة نفسها باستمرار مصوّرة على أنّها تفتقر إلى الخبرة ولكن منظّمة بشكلٍ كبير.

على عكس التونسيين، الذين غالباً ما اعتبروا عملية الصياغة ضد أفكارهم الخاصة وتطلعاتهم، قارن الخبراء الدوليون والمنظمات غير الحكومية التطورات في تونس بالسيناريوهات التي نجحت في بلدان أخرى شهدت تحولات على ساحتها السياسية. أكّدت المنظمات غير الحكومية التي تابعت عن كثب المجلس الوطني التأسيسي في تونس – وأبرزها المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية ومركز كارتر – أنه لم يفلح أي بلد بصياغة دستور ديمقراطي شامل في غضون عام واحد فقط، وأنه كان لا بد من توقع حالة من التأخير، وأنّ حركة النهضة اتخذت خطوات محمودة من أجل تحقيق الشمولية وتقديم التنازلات[9] – على الرغم من المقترحات الملتبسة فيما يتعلق بأجزاء من المسودات الدستورية، مثل المادة المتعلقة بالتكفير (التي سنناقشها أدناه).

بالتالي، وبدلاً من تسليط الضوء على الأجندة الإسلامية المتشددة كمصدر تهديد رئيسي للدستور التونسي، قام هؤلاء الخبراء الغربيون بإظهار إخفاقات المجلس الوطني التأسيسي من حيث سوء إدارة التوقعات والتواصل مع الشعب. من جانبه، دعا مركز كارتر مراراً وتكراراً المجلس الوطني التأسيسي لإطلاق حملة توعية شاملة من أجل توضيح ضرورة هذه التأخيرات للشعب التونسي، ومن أجل تقديم جدول زمني واقعي لاستكمالها بكل شفافية وصراحة. وبحسب تقرير صادر عن المركز نفسه في يونيو 2013، كان من شأن حملة كهذه "أن تعزّز فهم الجمهور لعمل أعضاء المجلس الوطني التأسيسي وأهمية هذه العملية وشرعية المجلس الفعلية".[10] وفقاً لإحصاءات صادرة عن منظمة "البوصلة" التونسية المتخصصة في رصد أنشطة المجلس التأسيسي، سلّط مراقبون خارجيون الضوء على غياب المساءلة وقلة حضور المجلس، واعتبروها عوامل إضافية ساهمت في تشويه صورة المجلس. وأظهرت هذه الإحصاءات أنّ متوسط نسبة الحضور للتصويت على 124 جزء مختلف من التشريع في المجلس الوطني التأسيسي بلغ 62 بالمئة فقط، في حين تراوح متوسط حضور الأحزاب بين 79 بالمئة لحزب حركة النهضة، والذي حضر ممثليه بانتظام، و45 بالمئة لحزب التكتل، وهو الحزب الاشتراكي وعضو الائتلاف الحاكم في تونس (الترويكا)، والذي كان لممثليه أعلى معدلات غياب.[11]

سار مراقبون برلمانيون دوليون على خُطى هيومن رايتس ووتش في إبراز مواد يشوبها لبس في مختلف المسودات وربما قد تحد من الحقوق، بما في ذلك المقترحات بشأن وضع المرأة، وسلطة القانون الدولي لحقوق الإنسان، وحرية التعبير الديني. إلا أنّ هؤلاء المراقبين حدّدوا قضايا أقل أيديولوجية وأكثر إجرائية – مثل ضعف التوعية العامة، وإدارة جداول زمنية غير واقعية، وغياب أصوات مهمة في المجلس الوطني التأسيسي – على أنّها إخفاقات أساسية للمجلس. يشير الاقتراع الذي أجرته مؤسسة "زغبي" البحثية والمعهد الجمهوري الدولي إلى أنّ العديد من المواطنين التونسيين وافقوا على أنّ أعضاء المجلس تُدفع لهم أجور عالية من دون القيام بجهود فعلية – غير مبالين بالالتزام بالمواعيد النهائية وغير راغبين أو غير قادرين على إحراز تقدم بشأن قضايا جوهرية مثل الاقتصاد أو الأمن العام.[12]

[8] الاستثناء الوحيد لمسار التغطية حدث في مارس 2013. وبهذا، تبعاً لقرار رئيس الوزراء في حينها والأمين العام لحركة النهضة حمادي الجبالي بالتنازل جزئياً عن السيطرة على الحكومة لعددٍ من الوزراء التكنوقراط، تساءل الإعلام التونسي والخارجي ما إذا كانت حركة النهضة غير جاهزة بعد للانهيار. تحولت التغطية سريعاً من وصف حركة النهضة كحركة موحدة إلى حركة جاهزة للانقسام.

[9] راجع مركز كارتر، "مركز كارتر يهنئ اللجنة التأسيسية في تونس على إنهاء مسودة الدستور ويحثّ صيانة حقوق الإنسان"، 12 يونيو 2013، https://cartercenter.org/news/pr/tunisia-061213.htm، مركز كارتر يقر بتقدم اللجنة التأسيسية الوطنية في تونس؛ دعوات للمشاركة الشعبية الحاشدة، والتوعية والشفافية، 26 سبتمبر 2012، http://www.cartercenter.org/news/pr/tunisia-092612.html.

[10] مركز كارتر، "مركز كارتر يهنئ اللجنة التأسيسية في تونس على إنهاء مسودة الدستور ويحث على صيانة حقوق الإنسان"، 6.

[11] إحصاءات البوصلة، http://www.albawsala.com/marsad، marsad.tn، (12 ديسمبر 2013).

[12] المعهد الجمهوري الدولي، "دراسة حول الرأي التونسي العام: 1 – 12 أكتوبر 2013"، 3 ديسمبر 2013، http://www.iri.org/sites/default/files/2013-December-3-Survey-of-Tunisian-Public-Opinion%2C-October-1-12%2C-2013.pdf. راجع أيضاً، المعهد الأمريكي العربي، "تصويت: تونس منقسمة وغير راضية في ظلّ حركة النهضة"، 8 أكتوبر 2013، http://www.aaiusa.org/reports/tunisia-divided-dissatisfied-with-ennahda.

في تعليقهم على دور حركة النهضة تحديداً في جميع مراحل عملية الصياغة، مال المحللون الغربيون لوصف الحركة على أنها حزب براغماتي، ومنظّم، ومستعد لتقديم تنازلات – لا سيما في ما يتعلق بالقضايا الرئيسية بخصوص دور الدين في المجتمع وطبيعة النظام السياسي في تونس. على سبيل المثال، يقول الباحثان فرانشيسكو كافاتورتا وريكي هوستراب هوغبول إنّ "البراغماتية تلعب دوراً أكبر من الدور الذي تلعبه مواقف أيديولوجية ثابتة" في تشكيل النهج الذي تعتمده حركة النهضة في المناقشات الدستورية.[13] في الوقت الذي كانت الأمور كذلك بالتأكيد، كان صحيحاً أيضاً أنّ المحللين الخارجيين – الذين أعجبوا بالبراغماتيين الشباب في الحركة وبدهائهم، مثل زياد العذاري وأسامة الصغير – شدّدوا في بعض الأحيان على دور الحركة كقوة استيعابية، في حين أنهم تغاضوا عن مساومات سياسية واقعية ومصالح ذاتية، مثل محاولات المقرر العام للدستور الحبيب خضر، النائب عن حركة النهضة، لإدخال آرائه الخاصة في مسودة الدستور الثالثة.[14]

المقابلات التي أجروها مع كوادر رئيسية من كبار ممثلي الحركة في العاصمة غالباً ما عززت فكرة أنّ حركة النهضة هو حزب غاية في التنظيم.

في حين لا يقبل المحللون الخارجيون دائماً تصوير حركة النهضة كجيش "تسير قواته في انسجام تام"، إلا أنّ المقابلات التي أجروها مع كوادر رئيسية من كبار ممثلي الحركة في العاصمة ومع شخصيات مرموقة من أحزاب المعارضة والمجتمع المدني العلماني غالباً ما عززت فكرة أنّ حركة النهضة هو حزب غاية في التنظيم. عادة ما اقتصر تعرضهم لحركة النهضة على مقر الحزب المتعدد الطوابق في حي مونبليزير في تونس – البعيد كل البعد عن مكاتب الحركة المضطربة والموجودة في الأقاليم المختلفة والتي تعرّض الكثير منها للهجوم أو التخريب في احتجاجات متفرقة. كأي حزب آخر، تحرص حركة النهضة على تقديم نفسها على أنها حزب موحد وفعّال، وقد سهّل ذلك المفاهيم الموجودة مسبقاً بأنّه يعمل بشكل موحّد. بالتالي، رغم أنّ الحركة اتخذت العديد من مواقفها الدستورية كما هي، ورغم وجود انقسامات داخلية في الحركة، إلا أنّ عملية اتخاذ القرارات الارتجالية والانقسامات الداخلية بقيت خفيّة نسبياً.

بالإضافة إلى ذلك، وجد المحللون الخارجيون صعوبةً في تحديد موقع حركة النهضة على قائمة الحركات السياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. بالنسبة لكثير من المتفرجين، كان هناك ميل لرؤية منطقة شمال أفريقيا، على وجه العموم، وحركة النهضة، على وجه الخصوص، من خلال منظار مصري أو في حالة حركة النهضة، من خلال منظار الإخوان المسلمين.[15] في العامين 2011 و 2012، مال الصحفيون والمحللون الأجانب إلى خلط الأحزاب ببعضها، معتبرين أنّ حركة النهضة والإخوان المسلمين في مصر جزء من "الشتاء الإسلامي" نفسه الذي خشي البعض من اجتياحه للمنطقة. وقد أثّرت أيضاً تجربة جماعة الإخوان المسلمين، التي أصبحت هرمية ومنغلقة على نفسها بشكل متزايد خلال مدة حكمها، على نظرة هؤلاء المتفرجين لحركة النهضة، مما جعل البعض يشدّد على تنظيم الحركة والتقليل من أهمية الانقسامات الداخلية. لكن، بعد أن قدّمت الحركة تنازلات دستورية وسياسية مرات عدة – أبرزها عندما قبلت أن تتنازل عن السلطة في أوائل العام 2014 لحكومة "تكنوقراط" غير منتخبة – بدأ المراقبون يميّزون بين المجموعتين بشكل أدق. ومع ذلك، ما زال تحليل الأحزاب الإسلامية تحدده بشكل دقيق الافتراضات بأن الإسلاميين يتحركون بشكل مرتبط، وأنهم يتصرفون كمجموعة دينية وبطريقة منفردة، هذا وبالإضافة إلى أنهم يشكّلون تهديداً على التعددية أكبر من التهديد الذي تشكّله الأحزاب العلمانية أو اليسارية أو تلك التي تُعلن أنها أحزاب ليبرالية. جعلت هذه الافتراضات الانعكاسية المحللين الخارجيين يغضون الطرف عن الانقسامات وتحديات التحول التنظيمي داخل حركة النهضة.

[13] فرانشيسكو كافاتورتا وريكي هوستراب هوغبول، "نهاية الحكم الاستبدادي وأسطورة تونس في ظلّ حكم بن علي". ميديترانيين بوليتيكس، 17، العدد 2 (يوليو 2012): 179–195.

[14] اتهم النقاد الخضر، مقرر اللجنة التأسيسية العام في المجلس الوطني التأسيسي، بتخطي سلطته لصياغة الأحكام والقوانين المفصلة التي من شأنها أن تحكم المجلس الوطني التأسيسي في خلال الفترة الانتقالية ما بين إتمام الدستور والانتخابات القادمة.

[15] أشار ويليام لاورنس، مدير شمال أفريقيا السابق في مجموعة الأزمات الدولية، إلى ذلك في شكلٍ يصعب نسيانه بـ"التأثير المصري" – ميل الصحفيين والباحثين إلى تحليل ديناميات أفريقيا الشمالية من خلال المنظور المصري.

هل يمكن اعتبار حركة النهضة "جيشاً"؟

إن التصور الواسع الانتشار بأن ممثلي حركة النهضة يتحركون ضمن كتيبة منظمة بإحكام، أو، كما أشار بعض المراقبين الأكثر تشكيكاً، كـ"روبوتات" تسير وراء زعيم الحزب راشد الغنوشي، موجودٌ جزئياً لأن الإسلاموية تُصوَّر في كثير من الأحيان، سواء داخل تونس أم خارجها، كجزءٍ من الفاشية. أدى صعود السلفية الجهادية في تونس بعد الثورة – مرتبطاً بالهجمات على محلات بيع الخمور والأضرحة الصوفية، واغتيال اثنين من أبرز السياسيين اليساريين – إلى زيادة المخاوف من انتشار "الفاشية الإسلامية"، وصعّب على حركة النهضة الهروب من الخلط بينها وبين النزعات السلفية الجهادية.[16] ويزرع الوضع الأمني المتجه أكثر فأكثر نحو مزيد من عدم الاستقرار، مصحوباً بانتصارٍ غير مسبوقٍ للحزب الإسلامي في الانتخابات التونسيّة، في قلوب العديد من النشطاء العلمانيين شعوراً بالحصار في صراع وجودي تقريباً في مواجهة جبهة إسلامية موحدة بشدة وميالة للقوة.

بالإضافة إلى ذلك، هناك تصور بأن حركة النهضة تتحرك بطريقة مرتبطة بشدة، وهذا التصور قائم فعلياً، لأن الحركة تتمتع بتنظيم عالٍ، على الأقل عند مقارنتها بالأحزاب السياسية الأخرى في تونس.[17] خلافاً للأحزاب المتنافسة، تمتلك حركة النهضة بنية داخلية ديمقراطية واضحة على الصعيد التشغيلي. فهي تعقد مؤتمرات حزبية بانتظام (وستعقد مؤتمرها التالي في يوليو من العام 2014)، وتتمتع بهياكل تمثيلية على المستوى الإقليمي والمحلي تربط الناشطون الشعبيون بقادة الحركة، وتتخذ أغلبية القرارات الكبيرة استناداً إلى مخطط الشخص الواحد، الصوت الواحد في أعلى بنيته، مجلس الشورى. غير ذلك، ترتبط حركة النهضة من خلال ما يصفه العديد من أعضائها بـ"المشروع الحضاري" المشترك: الإيمان بأن مبادئ الإسلام، المفسرة على نطاقٍ واسع، لا تتوافق مع الحكم الديمقراطي فقط، إنما تساعد على بنائه؛ وأن الديمقراطية المطعمة بالإسلام – وهي نمط حكومي أصيل ومعروف في أوساط التونسيين من غير النخبة في آنٍ معاً – سيعالج الأزمة العالقة التي تواجهها البلاد المتمثلة في هويتها بعد مرحلة الاستعمار، وسيتقدم بها على طريق يوصلها إلى القوة والتجديد. يقول أعضاء حركة النهضة، ولا سيما أولئك الذين يتذكرون الأيام الأولى للحركة ، أنها أكثر بكثير من مجرد حزب. وقد أخبرتني امرأة مسنة من أعضاء حركة النهضة في صفاقس "إنه مشروع فلسفي، مشروع حضاري، لذلك لا يمكننا أبداً أن نصنفه كمجرد حزب سياسي. سيكون دائماً شيئاً أكبر من ذلك، إنه حركة أيضاً".[18] في الواقع، لطالما شكلت الحيرة التي تلتف حول ماهية هوية حركة النهضة – حزبٌ أم حركة – نقطة رئيسة للنقاش داخل المنظمة منذ الثورة، وسيتم مناقشتها لاحقاً وبالتفصيل.

خلافاً للأحزاب المتنافسة، تمتلك حركة النهضة بنية داخلية ديمقراطية واضحة على الصعيد التشغيلي.

رغم التوترات التي شابت حزب/ حركة النهضة، ومجموعة الآراء المتنوعة التي قدمها قادته (بدءاً من الانتقادات التقدمية التي وجهها عبد الفتاح مورو مروراً بالمطالب المحافظة المتأثرة بالسلفية التي وجهها اليمينيون أيديولوجياً في الحزب مثل الصادق شورو والحبيب اللوز)، لا تزال قيادة حركة النهضة متماسكة نسبياً. حتى الآن، تجنبت حركة النهضة المنافسات العنيدة والأنانية التي عصفت

[16] حذّر وزير الداخلية الفرنسي مانويل فالز على سبيل المثال من ارتفاع حدة "الفاشية الإسلامية" في تونس بعد اغتيال السياسي اليساري شكري بلعيد في فبراير 3102. راجع "المظاهرات المناهضة للحكومة في تونس تحشد الآلاف مع ارتفاع وتيرة الأزمة"، رويترز، 9 فبراير 2013، http://rt.com/news/tunisia-pro-govt-rally-830/. 4 يناير 2014. تقرير معمق من مجموعة الأزمة الدولية يلقي الضوء على نمو حوادث العصابات الإسلامية، مشيراً إلى أنه، بدلاً من كونها موجودة ومنظمة تنظيماً عالياً، فإن الظاهرة الفاشية وحتى الجهادية السلفية في تونس باتت أكثر تشرذماً وافتقاراً إلى التنظيم مما قد يعتقد فالز. راجع ICG، "الإخوان في تونس: جهادية وتهريب"، 28 نوفمبر 2013، http://www.crisisgroup.org/en/regions/middle-east-north-africa/north-africa/tunisia/148-tunisia-s-borders-jihadism-and-contraband.aspx.

[17] إن مصطلحي "روبوت" و"جيش" استُعملا من قبل عددٍ من معارضي النهضة طوال فترة المقابلات.

[18] مقابلة أجرتها المؤلفة مع عضو حركة النهضة في صفاقس، 20 نوفمبر 2013.

بأحزاب أخرى. في حين فضّلت أحزاب أخرى الالتفاف حول مرشحين فرديين من الشخصيات الكبيرة، يربط قادة حركة النهضة – وأنصارهم الأساسيين – شيء أكبر: تاريخ مشترك من النضال الأيديولوجي ضد القمع الوحشي الذي ساد في ظل نظام بن علي. كما قال مؤخراً عياض بن عاشور، وهو قانوني تونسي بارز، إنّ ما يجمع بين أعضاء حركة النهضة هو "وحدة الدمّ والدموع"، لا سيما وأنهم تعرضوا على مدى عقود للمضايقات والسجن والتعذيب، ووضعهم النظام السابق على اللائحة السوداء فمُنِعوا من العمل.[19]

داخل المجلس الوطني التأسيسي، أظهرت حركة النهضة نفسها بطريقةٍ مختلفة: فقد أحسن ممثلوها في كلّ من اللجان الدستورية الفرعية الست التابعة للمجلس الوطني التأسيسي حين عقدوا اجتماعات خارجية قبل عرض مواقفهم. وكانت تلك خطوة مهمة أغفلت عنها الأحزاب المعارضة. رغم أن الأحزاب كافةً كانت تجتمع ككتل داخل المجلس الوطني التأسيسي لمناقشة خططها ومواقفها بشكلٍ جزئي، كان أعضاء النهضة يشكّلون لجاناً فرعية تجتمع ضمن اجتماعات أصغر وإضافية.

في هذا الصدد، قالت منية إبراهيم، ممثلة حركة النهضة: "نحن [أعضاء حزب النهضة بلجنة الحقوق والحريات] حاولنا أن نجتمع ضمن مجموعة صغيرة خارجية لمناقشة آرائنا والتوصل إلى اتفاق قبل المضي قدماً في محادثات اللجنة المهمة. في مجموعة صغيرة من المسائل الهامة والمثيرة للجدل بشكلٍ خاص... اجتمع أعضاء مجلس الشورى جميعهم وصوتوا".[20] وردد ممثلون آخرون من ممثلي حركة النهضة في المجلس الوطني التأسيسي وأعضاء من مجلس الشورى ما قالته إبراهيم مشيرين إلى أن اللجان الفرعية للنهضة تتعامل مع ملفاتها كـ"مجموعات مستقلة" وأن مجموعة صغيرة من القضايا المهمة أو المثيرة للجدل هي التي تنتقل ليتم التصويت عليها في مجلس الشورى.[21]

وشملت المسائل التي تنتقل إلى مجلس الشورى طبيعة النظام السياسي (الرئاسي مقابل البرلماني)، سواءٌ أشملت العودة إلى الشريعة في الدستور أم لم تشملها، وكيفية التعامل مع القضايا المثيرة للجدل بشأن الحقوق والحريات، كمسألة تجريم التجديف. وقد قالت ممثلة حركة النهضة سلمى سرسوط، التي على غرار منية إبراهيم، عضوة لجنة الحقوق والحريات: "نحن لم نخطط لمناقشة هذه القضايا كلها في مجلس الشورى. تبدأ القضايا في اللجان الفرعية ويتم تصفيتها ولا تنتقل إلى مجلس الشورى إلا إذا كانت تنطوي على فكر الحزب كله أو إذا أصبحت مثيرة للجدل جداً". وتضيف سلمى سرسوط أن مسألة التجديف تتم مناقشتها أولاً في لجنة الحقوق والحريات، ولم يُصار إلى مناقشتها في مجلس الشورى إلا بعد اقتراح "تجريم مختلف أنواع التهجم على المقدسات أياً كان نوعها"، الوارد في مسودة الدستور الأولى والتي أثارت غضب نشطاء دوليين ومحليين في مجال الحقوق.[22] وكذلك وصف إبراهيم زغلمي، أحد أعضاء مجلس الشورى والرئيس السابق لمكتب حركة النهضة الإقليمي في الكاف، هذه الأصوات بالفاعلة، مشدداً على المهلة التي أخذها ممثلو اللجنة الفرعية للنهضة لصياغة المسودات الأولية. ويقول الزغلمي: "انتقلت القضايا من اللجان الفرعية إلى مجلس الشورى، وليس العكس. يُعد مجلس الشورى أكبر مجموعة تمثيلية في حركة النهضة. كان المكان الذي أعلنا فيه عن موقف حركة النهضة بشأن القضايا الكبرى أو المسائل التي أصبحت مثيرة جداً للجدل".[23]

وجدت كتل الأحزاب الأخرى صعوبة في الحفاظ على تماسكها في المجلس الوطني التأسيسي. بدت حركة النهضة منظمة بشكلٍ مخيف بالمقارنة مع الأحزاب الأخرى بفضل عمليتها "الثنائية المراحل" واجتماعاتها الخارجية الفرعية والتصويت داخل مجلس الشورى، بالإضافة إلى الاجتماعات العادية ككتلة واحدة داخل المجلس الوطني التأسيسي، مما جنّبها ما حصل مع أغلبية الأحزاب الأخرى التي انهارت انهياراً كاملاً بسبب النزاعات الداخلية حول مواقف الحزب وتنظيمه. فحزب التكتل، على سبيل المثال – بالإضافة إلى حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، هو أحد شريكي حركة النهضة في ما يُسمى بـ"الترويكا" الحكومة الائتلافية – شهد انفصال أكثر من نصف ممثلي المجلس الوطني التأسيسي عن الحزب.[24] يعرض رسم بياني مذهل أعدته منظمة "البوصلة" التغيرات في الانتماء الحزبي لممثلي المجلس الوطني التأسيسي خلال العامين المنصرمين. كانت حركة النهضة الحزب الوحيد الذي تمكّن من الحفاظ على

---

[19] اقتباس من آن وولف ورافاييل لوفيفر، "الثورة تحت التهديد: التحديات التي تواجه النموذج التونسي"، جورنال أوف نورث أفريكان ستوديز، العدد 17، رقم 3، يونيو 2012. راجع أيضاً بياترسي هيبو، قوة الإذعان: الاقتصاد السياسي للقمع في تونس، (كامبردج: بوليتي بريس، 2011).

[20] مقابلة أجرتها المؤلفة مع منية إبراهيم، 2 أبريل 2013.

[21] أجريت 43 مقابلة مع ممثلي حركة النهضة في المجلس الوطني التأسيسي ومجلس الشورى من أجل هذا التقرير.

[22] مقابلة أجرتها المؤلفة مع سلمى سرسوط في 11 مارس 2013. نُشرت أول مسودة للدستور التونسي في 8 أغسطس 2012. راجع أيضاً مونيكا ماركس، "الحديث عن أمور غير قابلة للنقاش"، صدى، 4 سبتمبر 2012. ألغيت لغة التجريم ولم تظهر في أي مسودات لاحقة.

[23] مقابلة أجرتها المؤلفة مع إبراهيم زغلمي، 2 يونيو 2013.

[24] عشرة من أصل 19 نائب منتخب من التكتل انشقوا عن الحزب وانضموا إلى كتل بديلة في المجلس الوطني التأسيسي.

مختلف ممثليه المنتخبين. شهدت الأحزاب الأخرى جميعها انشقاقات كبيرة، مع انشقاق بعض الأعضاء، وتشكيل كتل جديدة، والانضمام إلى أخرى.[25] بالنسبة لبعض أعضاء المعارضة، تم السخرية من حركة النهضة بالقول أنها "جيش" متجانس، وبالتالي أضحى يعمل كآلية دفاعية، تشتت الانتباه عن حقائق مؤلمة ذات صلة بأداء الحركة – كحقيقة أن ممثلي حركة النهضة سيطروا على أصوات المجلس الوطني التأسيسي في شكلٍ يفوق حصة المنافسين الأقرب إليه بنسبة تصل إلى 20 في المئة.[26]

كانت حركة النهضة ولا تزال متماسكة بالمقارنة مع الأحزاب الأخرى في تونس، ولكنها بالكاد تشكل جيشاً. بدلاً من ذلك، لما كانت حركة النهضة وشركاؤها في التحالف قد شكلوا حكومة في ديسمبر 2011، كشف أعضاء الحركة باستمرار عن اختلافات جوهرية في الرأي – غالباً على محطات الإذاعة والتلفزيون المحلية. والمثير للاهتمام، هو أن الانقسامات الأخطر داخل الحركة تمحورت حول قضايا سياسية – وليس أيدولوجية – ككيفية التعامل مع شخصيات النظام القديم الذين يريدون خوض غمار المنافسة في الانتخابات المترقبة في العام 2014، وما إذا كان يتعين على الحركة أن تتنازل للمعارضين الذين طالبوا بالتنحي من الحكومة بعد اغتيال السياسي، القومي العربي، محمد براهمي في يوليو 2013. تصاعدت حدة المشادات بشكل كبير في خلال خريف عام 2013، مع ارتفاع شكاوي العديد من الممثلين الإقليميين في مجلس شورى حركة النهضة أن قيادة الحركة العليا (ممثلة في المكتب التنفيذي) كانت تساوم كثيراً على المفاوضات السياسية في الحوار الوطني.[27] كشفت عملية صياغة الدستور ديناميات ذات أهمية خاصة داخل حركة النهضة. ألقت المواقف التي اتخذتها حركة النهضة طوال فترة الصياغة التي استمرت لمدة سنتين، والأساليب التي تم اعتمادها للتخلي عن هذه المواقف أو للدفاع عنها، الضوء على تطور الحركة الفكري والسياسي وعلى كيفية تحوّلها بعد عقود من القمع.

[25] راجع "أحزاب الميركتو السياسية للمجلس الوطني التأسيسي"، مرصد، 23 أكتوبر 2013، http://www.marsad.tn/fr/mercato.
[26] جدول حضور المجلس الوطني التأسيسي في البوصلة، marsad.tn، http://www.albawsala.com/marsad.

استبطان حركة النهضة

نشر رئيسا تونس الوحيدان منذ الاستقلال، الحبيب بورقيبة (1956-1987) وزين العابدين بن علي (1987-2011)، بقوة أسطورة "التوافق الوطني" التي شتتت انتباه المواطنين بعيداً عن نقاط الاختلاف المحتملة.[28] فكانت المقالات الصحفية، والبرامج الإذاعية، والخطب الرئاسية تذكّر التونسيين باستمرار بوحدتهم وسلمهم وعلمانيتهم وليبراليتهم. رغم أن المجتمع التونسي يتّسم بالمعارضة والتنوع تحت غطاء الحكم الاستبدادي الضيّق، كان معظم التونسيين عاجزين عن النظر إلى مختلف أنحاء شوارعهم ومدنهم للحصول على فكرة عن كمّ السخط الهائل المخفي بين زواياها وعن حقيقة المجتمع التونسي المخفية.

في العام 2003، وافق ممثلو بعض الأحزاب الرئيسية في تونس غير التابعة للنظام – بما في ذلك حركة النهضة، وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية، وحزب التكتل، وحزب الشعب من أجل الوطن والديمقراطية – على تشكيل كتلة مشتركة تضمهم جميعاً في فرنسا، وخلصوا إلى أن الخلافات الواقعة بينهم كانت أقل أهمية من معارضتهم المشتركة لنظام زين العابدين بن علي الديكتاتوري. إلا أن الجهود المبذولة لإقامة هذا التوافق في الآراء المعارضة لم تشمل إلا عدداً قليلاً من قادة الحزب ولا يمكن أن تحصل إلا في المنفى.[29] في تونس، كان من الخطر مناقشة وجهات النظر السياسية خارج دائرة الأصدقاء وأفراد الأسرة الموثوق بهم، وساد مناخ من الرقابة الرسمية الصارمة والرقابة الذاتية غير الرسمية.

المجتمع التونسي لم يكن المجتمع التونسي قادراً على مواجهة نفسه بصدق قبل الثورة، فضلاً عن التعامل مع قضايا قُمِعت منذ فترةٍ طويلة جراء السخط والاختلاف.

وشهد شهر أكتوبر من العام 2005 الحدث الاستثنائي الذي كسر حاجز هذا الصمت، حين بدأ تحالفٌ، ضمّ أبرزِ اليساريين والإسلاميين الذين يعيشون في تونس، إضراباً عن الطعام استمر لمدة 32 يوماً، وذلك عن طريق الاستفادة من وجود وسائل الإعلام الدولية التي قدِمت لحضور قمة برعاية الأمم المتحدة.[30] ومع ذلك، كان هذا النشاط الرفيع المستوى استثنائياً، وكان الإعلام التونسي عاجزاً عن تغطية هذه الأحداث بشكلٍ علني. في حين كان المجتمع التونسي مجبراً على النظر في مرايا صنعها النظام شتتت انتباهه ولم تُظهر إلا صور التطور والاستقرار والوحدة، لم يكن قادراً على مواجهة نفسه بصدق قبل الثورة، فضلاً عن التعامل مع قضايا قُمِعت منذ فترةٍ طويلة جراء السخط والاختلاف.

منذ يناير 2011، بدأ التونسيون بعملية بحث جماعية عن الذات، مستمعين – في أغلب الأحيان للمرة الأولى – لوجهات نظر جيرانهم في ما يتعلق بمسائل الدين والسياسة ومكتشفين مدى اختلافاتهم. وهي عملية تبيّن أنها مبهجة ولكن منذرة بالخطر في بعض الأحيان. إن عدم رغبة نظام بن علي بالسماح بمناقشة مفتوحة حول قضايا الدين والهوية – بالإضافة إلى ضيق الوقت وافتقار الطرفين إلى الخبرة في السياسات – كان يعني أن حملة انتخابات عام 2011 ركّزت بشكل شبه حصري على القضايا العقائدية، وأبرزها مسألة ما إذا كانت حركة النهضة قد تفرض برنامج "أسلمة" مُعادٍ لأنماط الحياة العلمانية.[31]

---

[27] روري مكارثي، "لنعقد اتفاقاً"، فوراين أفيرز، 22 ديسمبر 2013. راجع أيضاً مونيكا ماركس، "التحول في تونس لا يزال مستمراً"، فوراين بوليسي، 16 ديسمبر 2013.

[28] العربي الصديقي، "البحث عن المواطنة في ظل نظام بن علي في تونس: الديمقراطية مقابل الوحدة"، بوليتيكل ستوديز 50 (دراسات سياسية) 2002. راجع أيضاً كافاتورتا هوستروب هوغبول، "نهاية الحكم الاستبدادي والأسطورة في تونس في ظل حكم بن علي".

[29] ألفرد ستيفان، "التحول في تونس والتسامح المزدوج"، جورنال أوف ديموكراسي، العدد 23، رقم 2، 2012.

[30] راجع فرح سمتي، "ثماني سنوات مضت حين كان الإسلاميون والعلمانيون معاً"، تونيسيا لايف، 18 أكتوبر 2013، http://www.tunisia-live.net/2013/10/18/eight-years-ago-today-when-leftists-and-islamists-got-along/.

[31] إيما مورفي، "الانتخابات التونسية في أكتوبر 2011: اتفاق ديمقراطي"، جورنال أوف نورث أفريكا ستوديز، 18:2 (2012).

تكافح قيادة حركة النهضة أيضاً لتتعرّف من جديد على نفسها – وعلى قاعدة مناصريها وبشكل أوسع الجمهور التونسي. وباعتبارها حركة منظمة، لم تسجل حركة النهضة أي وجود ملحوظ في تونس بين عامي 1991 و2011. إلا أن أداء مرشحي حركة النهضة في انتخابات 1989، والذي فاق التوقعات، دفع بن علي إلى تغير المسار بشكل مفاجئ، وتغيير ما يراه الكثيرون بوابة واعدة لسحق النظام الدكتاتوري. أطلق زين العابدين بن علي حملة سجن ونفي قسري ضد الحركة، وذلك عن طريق استخدام أسماء مرشحي النهضة لاعتقال أعضاء الجماعة. في الفترة الممتدة بين العامين 1991 و2011، تم تقسيم قيادة النهضة بين النهضة في الخارج أي في المنفى (وضمت راشد الغنوشي ولطفي عزوز في لندن، بالإضافة إلى أسر عديدة تعيش بشكل أوسع في فرنسا وإيطاليا)، والنهضة في الداخل التي ضمّت أولئك الذين بقوا في أغلبيتهم في تونس – ومنهم حمادي الجبالي، الصحبي عتيق، وعلي العريّض – الذين سجنوا معظم تلك الفترة.[32]

في العامين 2006 و2007، تم الإفراج عن عدد من قادة الحزب، ومنهم القادة الثلاثة الذين أتينا سابقاً على ذكرهم (الجبالي، عتيق، والعريّض). رغم أن هؤلاء الشخصيات كانت تجتمع سراً وبانتظام، إلا أن شرطة زين العابدين بن علي كانت تطاردهم على الدوام، فكانوا عاجزين عن العمل علناً. وفي السياق عينه، رغم أن أعضاء الحزب في المنفى كانوا يتحدثون علناً في الخارج، إلا أنهم لم يتمكنوا من الدخول في مناقشات أكثر استدامة في ما يتعلق بأيديولوجية الحركة أو توجهها مع أعضاء الحركة الذين عادوا إلى تونس. عوضاً عن ذلك، كان لا بدّ أن تستمر هذه المناقشات بعد الثورة – فكانت فترة عصيبة وفوضوية حين انشغلت الحركة بعددٍ من القضايا المثيرة والمهمة. إن التحديات التي تمثلت وفقاً لأحد أعضاء الحركة في "إعادة تعريف الحركة نفسها"، جاءت وسط مجموعة من التحديات الأخرى، بما في ذلك إيجاد مرشحين، وبناء مكاتب للحركة وإدارة البلاد فعلياً – بعد شهر أكتوبر من العام 2011.[33]

يقول لطفي عبيدة، رئيس مقر حركة النهضة في صفاقس: "انتقلنا من السجن إلى القصر"، مشيراً إلى الشعور الشائع بين قادة حركة النهضة في أنحاء تونس بعدم تصديق ما يحدث . ويضيف: "إن إعادة بناء الحركة من الداخل أمر صعب، لا سيما في هذه الفترة".[34] ويشير محمد تونكتي، عضو المكتب التنفيذي لحركة النهضة في تطاوين: "يصعب عليك تنظيم منزلك حين تندلع النار في داخله. على مدى سنوات، لم يكن بمقدوري أن أتعرف إلى عضو آخر من أعضاء حركة النهضة إلا من خلال إشارات صامتة – كالابتسامة، أو الإيماءة حين أمر بجانبه، أي حركة أو إشارة صغيرة للتأكد أننا لا زلنا موجودين... بتنا اليوم نتحدث مجدداً. إلا أن الوقت أصبح ضيقاً. ثمة مسؤوليات كثيرة. تحتاج البلاد لأشياء كثيرة، والشعب يحتاج لأمور كثيرة، ويتعين علينا أن نعمل لنلبّي احتياجاتهم بأسرع وقتٍ ممكن".[35]

[32] تختلف كثيرا التقديرات حول الرقم الصحيح لأعضاء النهضة المسجونين، لأن النظام سجن عدداً كبيراً من الأشخاص من دون توثيق أسمائهم. إلا أن أعضاء حركة النهضة يقولون أن عددهم يصل تقريباً إلى 30 ألف عضو تم حجزهم أو اعتقالهم خلال سنوات حكم بن علي.

[33] مقابلة أجرتها المؤلفة مع زياد بومخلا، تونس العاصمة، 17 يونيو 2013.

[34] مقابلة أجرتها المؤلفة مع لطفي عبيدة، صفاقس، 12 يونيو 2013.

[35] مقابلة أجرتها المؤلفة مع محمد تونكتي، تطاوين، 13 يونيو 2013.

تحديات المرحلة الانتقالية

وجدت حركة النهضة نفسها في قلب المناقشات الدستورية قبل أن يتسنّى لها الوقت الكافي للتفكير ولإعادة تعزيز الحزب ككل، ويعزو ذلك إلى سرعة المرحلة الانتقالية في تونس، وبدلاً من الحفاظ على خطة عمل عالية التنظيم في خلال عملية صياغة الدستور، كشفت الحركة في كثير من الأحيان عن تحديات المرحلة الانتقالية الخاصة بها – تصيغ عملية انتقال تونس من الحكم الاستبدادي ديناميات الحركة الداخلية، مما يجعلها تستجيب بشكل فعّال في سياق سياسي محفوف بالضغوط. واجهت الحركة تحديين اثنين: الأول، وهو التغلب على "عقلية المراقبة" الموجودة في الحركة وميله لاعتماد سلوك دفاعي؛ والثاني، وهو إقامة التوازن بين المبادئ والبراغماتية.

التغلب على "عقلية المراقبة"

لطالما اعتبر كبار قادة حزب حركة النهضة التواصل بصراحة وثقة مع الشعب تحدياً كبيراً – بخاصة في ظل الانتقادات التي توجهها وسائل الإعلام، وأحزاب المعارضة، والاتحاد العام التونسي للشغل. تجدر الإشارة إلى أن تعزيز التواصل والشفافية قد شكّل العقبة الرئيسية للفاعلين السياسيين وللمجتمع المدني في تونس بمختلف المجالات، وليس فقط لحركة النهضة. ترك تاريخ الحكم الاستبدادي في تونس البلد في غياب شبه كامل لوسائل الإعلام الناقدة، والمساءلة الحكومية، والتواصل السياسي الشفاف. وجدت الوزارات التونسية الحكومية، والأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني القديمة نفسها أمام تحدي بناء عجلة التواصل من جديد، وتعلّم كيفية إيصال رسائلها إلى الشعب، وكيفية ترجمة الانتقادات والملاحظات الشعبية ضمن جهودها واستراتيجياتها – الأمر الذي شكّل تحدياً أكبر.[36]

وقد شهدت تونس انتشار أجواء جديدة مفعمة بالحياة للتغطية الإعلامية. رغم أنّ أعضاء حركة النهضة، مثل جميع التونسيين بشكل عام، يميلون إلى التحدث بإيجابية عن هذا، إلا أنّ في بعض الأحيان جاءت ردود فعل قادة الحركة والمتحدثين الرسميين تجاه وسائل الإعلام دفاعية، واتهموها بالتشهير وباعتماد أسلوب الصحافة الصفراء المشهورة بالهجومية. كثيراً ما كانت شكاواهم مبرّرة. قالت فاطمة العيساوي، في تقرير شامل أعدّته في العام 2102 بشأن حالة وسائل الإعلام التونسية، إنّ الصحافيين "ما زالوا غير قادرين على ترجمة الحريات المكتسبة إلى ممارسات إعلامية مهنيّة".[37] ما زالت أخلاقيات الصحافة وقوانين وسائل الإعلام غير مطورة، وكثيراً ما يكون الخط الفاصل بين الشائعات والصحافة غير واضح. رغم ذلك، غالباً ما كان رد فعل حركة النهضة دفاعياً ويُساء الظن به في وسائل الإعلام التونسية، لا سيما بالمقارنة مع منتقدين الحركة، الذين يشغل الكثير منهم في مناصب مؤثرة في وسائل الإعلام الرئيسية في البلاد.

غالباً ما كان رد فعل حركة النهضة دفاعياً ويُساء الظن به في وسائل الإعلام التونسية.

تواجه الأحزاب السياسية التونسية تحدياً كبيراً على مستوى التواصل والعلاقات الإعلامية. أما بالنسبة لقادة حركة النهضة، فقد كان يُدفع بهم إلى الوراء باستمرار من قبل وسائل الإعلام في تونس – زد على ذلك صعوبة التخلص مما اسماه أحد الأعضاء "عقلية المراقبة" التي تستحوذ على المجموعة ممثلة عقبة أخرى للمشاركة البناءة.[38] تميل الحركة لرؤية نفسها كضحية مظلومة دائماً. ويرجع ذلك جزئياً إلى أنّ ذكريات الاضطهاد التي شهدته في ظل حكم بورقيبة، وإلى حد أكبر من ذلك بكثير، في ظل حكم بن علي، لا تزال حيّة في ذاكرة الحركة. بعد أن أمضت سنوات طويلة على الهامش، وفي السجون، وفي المنفى، واجهت الحركة – حالها كحال العديد من منظمات المجتمع المدني والناشطين الأكثر نشاطاً في تونس – صعوبة في التحول من المعارضة الدفاعية إلى المشاركة البناءة. بدت الحركة

[36] معهد التحولات المندمجة، "داخل فقاعة التحولات: مساعدة دولية متخصصة في تونس". http://www.ifit-transitions.org/publications/inside-the-transition-bubble-international-expert-assistance-in-tunisia/inside-the-transition-bubble-en-full. (14 ديسمبر 2013).

[37] فاطمة العيساوي، "الإعلام التونسي في مرحلة انتقالية".

[38] مقابلة أجرتها المؤلفة مع لطفي عبيدة، صفاقس، 12 يونيو 2013.

في بعض الأحيان مهتزّة وانفعالية، ميالة لاعتبار نفسها ضحية الموقف ومترددة في ارتداء عباءة الحكم بثقة. جعلت دروس التاريخ – ردود الفعل ضد الأحزاب الإسلامية المنتصرة في الجزائر وتونس خلال أوائل تسعينيات القرن الماضي، وحديثاً في مصر بعد انقلاب الصيف الماضي – شريحة معينة من قيادة حركة النهضة حذرة للغاية. ظهر هذا الحذر، الذي تجلّى بشكل إيجابي في التحرك نحو تقاسم السلطة والمصالحة، كنوع من الحذر والشك الذاتي. تنطوي "عقلية المراقبة" الناتجة على الخوف من المشاركة الدفاعية والنقد الصريح، بالإضافة إلى القلق الذي ينتاب الحركة – الذي غالباً ما لا يُعبّر عنه – من أن يتم قلب مكاسب الحزب مرة أخرى بسبب عودة قوات النظام القديم المناهضة للديمقراطية.

يعترف النشطاء والقادة الشباب في حركة النهضة بهذه الديناميات بسهولة أكبر ويناقشونها بصراحة أكثر من النشطاء والقادة الأكبر سناً. يروي هشام العريّض، نجل رئيس الوزراء علي العريّض والبالغ من العمر 26 عاماً وعضو في مجلس الشورى في حركة النهضة، ما كان يحدث عندما كان يأخذ والده وغيره من قادة النهضة الكبار بالسيارة من وإلى لقاءات سرية في الفترة بين العامين 2006 و2011: "كنا نضع حمادي الجبالي الطويل القامة والعريض المنكبين في صندوق السيارة لإخراجه من منزله في سوسة، الذي كان تحت رقابة مشدّدة – هل يمكنك أن تتخيل ذلك؟ أعتقد أنه من الصعب عليهم [الجيل القديم من قادة الأحزاب] الآن أن يتخلصوا من عقلية السرية هذه ومن الشعور أنهم تحت المراقبة باستمرار".[39]

كان لزياد بومخلة، عضو مجلس الشورى البالغ من العمر 28 عاماً والمنسّق العام لشباب حركة النهضة بالجامعة، والتي تُعتبر واحدة من المنظمات الشبابية الأساسية للحركة، ملاحظات مماثلة. قال "إنّه من الصعب جداً بالنسبة لهم أن يتخطوا شكوكهم وشعورهم بأنهم مطاردون"، مضيفاً "أدّت فترات السجن والاضطهاد الطويلة إلى خلق حالة نفسية معيّنة – فأصبح من الصعب لهؤلاء القادة أن يعبروا عن أنفسهم بشفافية وبشكل مريح".[40]

وقد ساهمت مخلّفات السلوك السري السابق – بما في ذلك التردد في الكشف عن نقاط الضعف أمام الجميع باستثناء دائرة من المقربين الموثوقين والميل إلى رؤية تهديدات انتقامية من قبل النظام القديم في كل مكان – في تفاقم تحديات قادة النهضة للتواصل بشكل واضح. لنأخذ على سبيل المثال النص الحالي للدستور، فإنّه يعد بإقامة نظام سياسي سيكون للرئيس فيه دور أقوى بكثير من الدور الذي كانت حركة النهضة تريده أساساً. في بادئ الأمر، تخلّت حركة النهضة عن آمالها بأن يكون لتونس نظام برلماني، وعزّزت فكرة النموذج الذي يجمع بين برلمان ورئيس ضعيف. لكن بعدها، عادت عن خيارها مرة أخرى، وقبلت في نهاية المطاف بنموذج يكون فيه الرئيس أقوى بكثير مما كان متوقعاً. إنّ المقاومة الشديدة التي لاقتها الحركة من وسائل الاعلام المحلية، بالإضافة إلى تردد الحركة نفسها في ترك تنازلاتها بثقة وتسميتها كذلك، يبيّن أنّ التونسيين لا يزالون يجهلون إلى حد كبير المفاوضات وبما اعترفت به الحركة.

في الوقت الذي يحمّل فيه بعض أعضاء الحركة تاريخ الحركة المليء بالإقصاء والاضطهاد مسؤولية ضعف التواصل مع الشعب، تجدر الإشارة كذلك إلى أنّ تركيز الانتباه على تنازلاتها يمكن أن يكون قد أضعف الحركة داخلياً. من المرجع أنّ الإعلان عن تقديم التنازلات أدى إلى إظهار الحركة كحزب ضعيف يخاف بسهولة في أعين العديد من مؤيديها. في أوائل العام 2013، كانت قيادة حركة النهضة تمر بوقت عصيب من أجل إقناع مؤيديها المخلصين بأنها كانت تدافع عن الحركة، بعد أن قدّمت سلسلة من التنازلات في القضايا الدينية والسياسية في الدستور. ففي الوقت الذي ساهم تقديم هكذا تنازلات في حصول الحركة على مزيد من الدعم من قبل معارضيها التونسيين، كما أنها لاقت استحسان من الخارج في وقت سابق، إلا أنّه جاء على حساب فقدان الدعم الأساسي للحزب.

مثّل سلوك الحركة الدفاعي تحدياً آخراً في جميع مراحل عملية صياغة الدستور. شكّلت ذكريات الاضطهادات السابقة والخوف من تكرار هذه الانتهاكات عوامل قوية رسمت مواقف حركة النهضة من أقسام محددة من نص الدستور، أبرزها المادة المقترحة – المادة 28 من مسودة الدستور الثاني – التي كان من شأنها تجريم التجديف. هذا وبالإضافة إلى قانون غير دستوري سُمّي بقانون التحصين السياسي للثورة (الذي يشار إليه عادة بـ"قانون الإقصاء") الذي بموجبه لن يُسمح لأعضاء حكومات بن علي (من العام 1987 حتى العام 2011)، وكبار الشخصيات في حزب بن علي، التجمع الدستوري الديمقراطي، من تولي مناصب حكومية منتخبة أو معيّنة، وتأسيس أحزاب سياسية، والترشّح لانتخابات العام 2014.[41]

[39] مقابلة أجرتها المؤلفة مع هشام العريّض، تونس العصمة، 6 يونيو 2013.
[40] مقابلة أجرتها المؤلفة مع زياد بومخلة، تونس العاصمة، 17 يونيو 2013.
[41] هيومن رايتس ووتش، "تونس: فوز قانون العزل السياسي"، 15 يوليو 2013، http://www.hrw.org/news/2013/06/15/tunisia-sweeping-political-exclusion-law.

كانت تحركات ممثلي حركة النهضة لتجريم الهجوم على "الأشياء المقدسة"، التي كان تعريفها غامضاً في المادة 28 من مسودة الدستور الأولى، خير مثال على ضعف الحركة تجاه التفكير الدفاعي. ينبغي تقييم هذا الميل في ضوء سياق انتقالي، حيث يشعر كثير من أنصار النهضة بالضغط للحد من مكاسبهم وتأمين نظام جديد من شانه أن يكسر نهائيا أشكال الاضطهاد الماضية التي استهدفت على نحو غير متناسب الإسلاميين والذين يعبّرون بطرق أكثر علنية عن هويتهم الدينية.

بالنسبة للعديد من أنصار حركة النهضة، على سبيل المثال، لم تكن ثورة يناير 2011 من أجل تحقيق الديمقراطية فحسب، بل أيضاً من أجل الحرية الدينية. فرض نظام بن علي رقابة مشددة على التعبير الديني، ووضع ضباط شرطة في المساجد لمراقبة خطب الجمعة وللتأكد من عدم مشاركة الناس الذين تظهر عليهم علامات التحفظ الديني – مثل اللحى، ولبس الحجاب، وهلم جرا – في الحياة العامة.[42] خشي العديد من تكرار الاضطهادات القديمة ما لم تُسن قوانين صارمة تسمح بقدر أكبر من التعبير الديني المتحفظ. في هذا الصدد عبّرت إحدى نشطاء حركة النهضة في القيروان في صيف 2011 عن قلقها: "أخشى أن يكون هذا كله حلماً." ثمّ أخذت من محفظتها صورةً لابنتها بالحجاب، وقالت: "لا أريد أن تعاني ابنتي مما عانيت منه. الديمقراطية تعني أيضاً حرية ممارسة شعائر الدين الإسلامي".[43]

بشكل عام، أثبت أعضاء حركة النهضة الذين كانوا ضحايا السجن والتعذيب عدم رغبتهم في الانتقام من المعتدين عليهم، ويقولون إنّ رغبتهم في ممارسة شعائرهم الدينية "في الطريقة التي نعتبرها صحيحة" لا تتعارض مع حرية الآخرين في التعبير. أما على أرض الواقع، فحاجة أعضاء النهضة لضمان عدم تكرار الماضي – شعور مشترك "بعدم تكرار ذلك أبداً" – أدت في بعض الأحيان إلى الإفراط في الردود الدفاعية والميل إلى غض الطرف عن حق الآخرين في أشكال أكثر علمانية في التعبير. وفي حين غالباً ما أظهر أعضاء حركة النهضة استعدادهم لتأييد الحريات بالمعنى العام والجماعي، إلا أنّ المشاكل بدأت عندما تجرّأ أفراد تونسيون اختبار حدود تلك الحريات. على سبيل المثال، لم يكن لدى عدد قليل جداً من مناصري النهضة الكثير ليقال للدفاع مثلاً عن ملحدين في منطقة المهدية الساحلية في مارس 2012 حين نشرا على بعض المواقع الإلكترونية مقالات تسخر من الإسلام. على نحو مماثل، اعتبر أعضاء حركة النهضة التعبير العلماني في السينما والأعمال الفنية "استفزازاً" لا يمكن الدفاع عنه بعد بث فيلم المخرجة السينمائية مرجان ساترابي بعنوان: "برسيبوليس" في صيف عام 2011 والمعرض الفني في العبدلية خلال صيف عام 2012 والذي عرض اللوحة التي تضمنت رسم كلمة "سبحان الله" بالنمل.

بالتالي، لا بد من فهم تاريخ حركة النهضة – تاريخٌ كثُرت فيه الأعمال القمعية – كخطوة أولى ضرورية من أجل فهم أنواع التحولات التي يتصارع فيها الحزب على المستوى الداخلي، وفهم كيفية قيام هذه التحولات بإعادة تشكيل الحركة – على مستوى الأفراد، والجماعات المحلية، والحزب ككل. ينبغي على أعضاء حركة النهضة تخطّي "عقلية المراقبة" وطمس الميل نحو اعتماد سلوك دفاعي. إذ إنهما تحدّيان أساسيان رسما منحنى تطوُّر مواقف الحزب حول القضايا الرئيسية في جميع مراحل عملية صياغة الدستور.

إقامة توازن بين المبادئ والسياسات

تطورت أيديولوجية النهضة وفلسفتها السياسية بشكلٍ كبير على مدى تاريخ استمر لعدة عقود، وخصوصاً في فترة الثمانينات، حين انشق سلفه حركة الاتجاه الإسلامي عن جناحه السلفي المحافظ، ثم في خلال التسعينيات حين قارب الغنوشي أراءه مع آراء قادة آخرين في المنفى.[44] رغم أن حركة النهضة وُجِدت كحزب وحركة في آن واحد على مدى عقود طويلة، إلا أنها، وللمرة الأولى، تعمل ضمن سياق مفتوح ديمقراطي. كذلك، كانت هذه المرة الأولى التي تحكم فيها حركة النهضة. طرحت حقائق الحكم ضمن نظام متعدد الأحزاب بحقّ، لا سيما كعضو من ائتلاف يضم ثلاثة أحزاب مع شركاء أكثر علمانية، تحديات وفرص جديدة أمام حركة النهضة. أقرت قيادة الحزب العليا، المؤلفة أساساً من أشخاص براغماتيين ومن بين أولئك الذين كانوا في المنفى وأولئك الذين بقوا في تونس، أنه يتعين على الحزب أن يعيد دراسة أدواته وأيضاً إعادة تصور لإطاره الخارجي لمواجهة التحديات الانتقالية.[45]

---

[42] تعرّض الرجال الملتحون، لا سيما الشباب، للاعتقال بتهمة الارتباط بحركة النهضة الإسلامية. وغالباً ما كانت النساء المحجبات تُمنعن من العمل في مؤسسات القطاع العام كالمدارس وواجهن مضايقات من أساتذة الجامعة ومدراء المدارس.

[43] مقابلة أجرتها المؤلفة مع نساء منتسبات إلى حركة النهضة في القيروان، أغسطس 2011.

[44] فرانشيسكو كافاتورتا وفابيو ميروني، "الاعتدال عبر الاستثناء؟ رحلة حركة النهضة من حزبٍ أصولي إلى حزبٍ محافظ"، ديموكراتايزيشن 20، الطبعة 5 (يوليو 2013): 857-875.

[45] يقدم مراقبون خارجيون افتراضاً مفاده أن ثمة تقسيم واضح بين أعضاء حركة النهضة الذين عاشوا في المنفى وكانوا معتدلين بفضل الخبرة وأولئك الذين واجهوا معاملة سيئة داخل تونس فتحولوا إلى راديكاليين أكثر فأكثر. ومن المثير للاهتمام، رغم أن البراغماتيين السياسيين في أعلى قيادة الحركة يتألفون من أفراد عائدين من المنفى وأفراد بقوا في تونس، وعدد من أبرز "المعتدلين"، فعلي العريّض، على سبيل المثال، عاش سنوات طويلة من التعذيب.

على مستوى النقاش الدستوري المجرد، يتطلّب الأمر في الغالب الابتعاد عن المواقف الثورية أو الأيديولوجية الثابتة نحو مواقف أكثر تصالحية وبراغماتية. على مستوى الواقع الإقليمي العملي، فإن تنظيم حركة النهضة لحزب سياسي على المستوى الوطني مماثل لأول مرة اضطرها لاتخاذ قرارات حاسمة حول أفضل أشكال استثمار الوقت والمال. في كثير من الأحيان، وجدت الحركة نفسها تبتعد عن "نماذج التيارات" القديمة التي ركزت أكثر على الأعمال الخيرية، لتتجه بذلك إلى "نموذج حزبي" أحدث يركّز على بناء شبكة استراتيجية من المكاتب الوطنية، وتطوير أرضية لمعالجة المشاكل الاجتماعية من خلال السياسات الحكومية. بدا واضحاً أن هذه التغييرات سببت بعض التوتر داخل حركة النهضة.

منذ قيام الثورة، واجهت حركة النهضة توترات عميقة بين تفكيرها الميال أكثر إلى النهج الاستراتيجي، والقيادة السياسية الوطنية، والشبكة المترابطة إقليمياً التي تتشبث بحزم بالمسائل ذات الأولوية المحلية وترتبط بشكل أقل مرونة بمسائل المبدأ. ومن المثير للاهتمام، أن بحسب وجهة نظر أنصار حركة النهضة فالأيديولوجية لا ترتكز فقط على الدين. كانت أصعب النقاشات داخل الحزب وأكثر الانتقادات من قبل أعضاء حركة النهضة لا تتمحور حول الشريعة أو ما يسمى بالقضايا "الإسلامية" الكلاسيكية، إنما حول ما تُظهره الحركة من رغبة في إقامة تسويات مع شخصيات من النظام القديم. على المستوى الوطني، ظهرت الانتقادات داخل الحركة واضحة خاصة حول ما يراه بعض الأعضاء قراراً خطيراً صادراً عن القيادة لتسليم الحكم إلى شخصيات "تكنوقراط" غير منتخبة، وعدم قدرتها على متابعة عملية العدالة الانتقالية الشاملة بسرعة، وترددها في الدعوة إلى تمرير "قانون تحصين الثورة"، وهلم جراً. حتى القضايا التي تتمحور ظاهرياً في شكل كامل حول الأيديولوجية الإسلامية – كالجدل حول الشريعة الإسلامية وتجريم التجديف – يفهمها أعضاء حركة النهضة على الصعيد الشخصي على أنها تدابير سياسية مهمة من شأنها أن تحافظ على مكاسب الثورة، وكما سبق وذكرنا تجنيب البلد من الانزلاق مرة جديدة إلى الحكم الاستبدادي الذي يستهدف الأفراد المتدينين.

باستثناء ممثلي الحزب الأقل مرونة على مستوى المبادئ، مثل شورو واللوز، بدا أن قادة النهضة، سواءٌ أولئك القادمين من المنفى أو أولئك المنبثقين من عقود عاشتها البلاد في ظل الاضطهاد، دخلوا بحذر إلى سياسة الحزب يبرعون في التحكم بـ "فَنُّ الفَوْز بالخِداع". أمضى عددٌ من الشخصيات البارزة في حركة النهضة عقوداً وهم يفنون جل وقتهم – في السجن أو في المنفى – يتباحثون في الأهداف طويلة المدى وفي ضرورة البراغماتية الاستراتيجية. راقب عناصر رفيعة المستوى في الحركة مكاسب الإسلاميين تتوالى في الجزائر ومكاسبهم ومجدداً في تونس في تسعينيات القرن الماضي، وراقبوا في صيف 2013 كيف قام الانقلاب العسكري بخلع عضو جماعة الإخوان المسلمين، محمد مرسي في مصر. وكانت ردة فعلهم التلقائية التعلّم من هذه التجارب، وكانوا حريصين على عدم الضغط بشدة وبسرعة، فكانوا يسحبون أكثر المطالب ثورية وأكثر المواقف أيديولوجية حين يبدو ذلك مهماً على الصعيد السياسي ويركزون على وجودهم الطويل الأمد كحزب.

وقد ركّز جميع أعضاء حركة النهضة بطبيعة الحال بشكل أقل على وضع استراتيجيات وطنية لمستقبل الحركة، وركزوا بشكل أكثر على الصراع مع السياسات المحلية.

مع ذلك، رأى المؤيدون المخلصون على المستوى المحلي، والنشطاء الإقليميون من المستوى المتوسط ، والممثلون الإقليميون في المجلس الوطني التأسيسي ومجلس الشورى إرباكاً في هذه المناورات وأحياناً خيبة أمل. وقد ركّز جميع أعضاء حركة النهضة بطبيعة الحال بشكل أقل على وضع استراتيجيات وطنية لمستقبل الحركة، وركزوا بشكل أكثر على الصراع مع السياسات المحلية، بينما كانوا يتصالحون مع تاريخهم الخاص الحافل بالقمع ويُظهرون آمالاً بمستقبل تونس. إنهم يريدون انشقاقاً سريعاً ونهائياً عن النظام القديم، والاعتراف بأخطاء الماضي وأحياناً تعويضهم عنها، ونظام حكم يعكس أصواتهم الأكثر ميلاً إلى الإسلامية – أصواتهم التي أُبعِدت عن الساحة السياسية في تونس على مدى عقود مضت. وقد أعرب أنصار حركة النهضة المحليون أولئك عن قلقهم المتزايد حول ما يجعل بالضبط من حركة النهضة حركةً إسلامية. وقد أشار البعض إلى أن تنازلات القيادة قد أتت على حساب فقدان الحركة قوتها كحركة ديناميكية فكرياً. في هذا المضمار، قال أحد الداعمين لحركة النهضة في منطقة الكبارية في تونس: "لقد تنازلوا عن الكثير مذ كانوا في السلطة... لقد فشلوا مرات عديدة في الدفاع عن القيم المهمة. لا أفهم ما الذي يجعل من الحركة حركةً إسلامية بعد الآن".[46]

[46] مقابلة أجرتها المؤلفة مع امرأة تناصر حركة النهضة منذ فترةٍ طويلة، تونس العاصمة، 22 ديسمبر 2013.

لا يزال هذا التوتر مستمراً، جزئياً، عبر الخلافات بشأن تحديد ماهية التنظيم: أهو حزب أم حركة. تشير شخصيات قيادية في حركة النهضة إلى هذه القضية كقضية هامة يتعيّن على أعضاء الحركة معالجتها.[47] تقول محرزية العبيدي، نائبة رئيس المجلس التأسيسي والشخصية رفيعة المستوى على الصعيد السياسي في تونس: "ما يريده عدد كبير من أعضاء الحركة هو الاستثمار في مجال الدعوة والتعليم والعمل الثقافي، في حين يريد آخرون الانخراط في السياسة. قد يكون الأمر صعباً، إلا أنني أعتقد أننا قادرون على التمييز بوضوح بين الأمرين".[48] وتشير منية إبراهيم، عضوة بارزة أخرى في حركة النهضة: "إن الكثير من الأعضاء يشعرون مثلي براحة أكبر وفعالية أكثر للعمل في المجال الثقافي بعيداً عن العمل السياسي. فالعمل السياسي ليس سهلاً دائماً".[49] وعبّرت جميلة الجويني، عضوة مجلس الشورى في المكتب التنفيذي لحركة النهضة في تطاوين، عن آراء مماثلة، مشيرةً إلى أن الكثير من الناس في جنوب ولاية تطاوين يختارون العمل في مجال الدعوة والعمل الخيري "لأنهم بدأوا يشعرون تدريجياً بثقل الضغط السياسي الهائل... ولا يريدون أن تكون الحركة مجرد حركة سياسية".[50]

حتى الآن، حاولت حركة النهضة الجمع بين الاثنين، في إشارة إلى نفسها كحزب حركة النهضة. رغم أنها تعمل في الواقع كحزبٍ سياسي، مع بنية تحتية وطنية تضم شبكة من المكاتب المحلية والإقليمية، إلا أنها تمس حياة العديد من الأعضاء كحركة اجتماعية. تنضوي مئات الجمعيات الخيرية في شكلٍ واسع تحت راية حركة النهضة، وبالنسبة لعددٍ كبير من السكان المحليين تقدم هذه الجمعيات الخيرية خدمات اجتماعية عملية تجعل الوصول إليها أمراً سهلاً. وفي السياق عينه، تشكل الأسرة أصغر وحدة تنظيم في حركة النهضة، وهي مجموعة مؤلفة من نحو خمسة أو ستة أفراد يعيشون على مقربة من بعضهم ويناقشون حياتهم وشؤونهم الراهنة من خلال رؤية دينية وسياسية في آنٍ معاً.[51] وفي التصريحات الرسمية، تحاول حركة النهضة دمج الالتزامات العريضة للأيديولوجية الدينية والسياسية على حدٍ سواء، في إشارةٍ إلى دعمها للوحدة العربية والإسلامية، وإلى دمج "المراجع الإسلامية" مع الهوية التونسية إلى جانب دعمها للانفتاح والديمقراطية. تأمل حركة النهضة، من خلال الإشارة إلى مبادئها بعبارات مبهمة واسعة، الإبقاء على مرونة تكيفية لحزب سياسي، يحتفظ بقاعدة حيوية من الحركة الشعبية، وهو توازن تأمل أن يحافظ عليه مناصروها بينما يفسحون المجال أمام الحركة لتتقدم سياسياً على المستوى الوطني.

يشير هذا التوتر بين مصطلحي "حزب" و"حركة" إلى الشعور الذي ينتاب عدداً من أفراد الحركة بعدم الراحة حيال استبدال الأهداف المحكمة والمبدئية بأهداف سياسية براغماتية. يقر الأعضاء القدامى، الذين يتذكرون الحركة في الثمانينيات، أحياناً بشعور متزعزع في السياق السياسي الحالي، ويعبّرون عن قلقهم من عملية تسييس وبناء حزبي قد تجرّ حركة النهضة إلى أن تكون "نادي سياسي متغاضي عن جذوره"، وفقاً لما أطلعني عليه أحد سكان بلدية الكرم.[52] وقد أصيب عددٌ كبير من أعضاء حركة النهضة بخيبة أمل جراء ميلها للتخلي عن مطالبهم الثورية لصالح التدرجية الحذرة. فعلى سبيل المثال، احتج السجناء السياسيون السابقون – وهم إسلاميون بمعظمهم – وعائلاتهم مرات عديدة مطالبين بعملية عدالة انتقالية أسرع.[53] وقد انزعج أعضاء آخرون ومؤيدون سابقون للحركة انقلبوا إلى الجناح المتشدد في حركة النهضة، من فشل الحركة بضمّ الأهداف الإسلامية الواضحة إلى الدستور. قال شاب من ولاية بنزرت، والذي صرّح بأنه شارك في حملة من أجل حركة النهضة في جامعته في خلال الفترة التي سبقت انتخابات أكتوبر 2013: "أدليت بصوتي لصالح حركة النهضة معتقداً أنها ستأخذ هذا البلد نحو السلام وستحوّله إلى وطن يُحترم فيه الدين. لم تفِ الحركة بوعدها بحماية الإسلام. لا أعتقد أنني سأمنحها صوتي مجدداً".[54]

تأمل حركة النهضة الإبقاء على مرونة تكيفية لحزب سياسي، يحتفظ بقاعدة حيوية من الحركة الشعبية.

[47] بدأت حركة النهضة تناقش مسألة احتمال الفصل بين أنشطتها السياسية والخيرية في مؤتمر الحركة للعام 2013، إلا أنها قررت أن المسألة كانت حالياً مسببة للخلاف. وقد أجّلت الحركة المسألة حتى مؤتمرها في العام 2014، بانتظار نهاية انتخابات 2014 لمواجهة الأمر برمته.

[48] مقابلة أجرتها المؤلفة مع محرزية العبيدي، تونس العاصمة، 22 أبريل 2013.

[49] مقابلة أجرتها المؤلفة مع منية ابراهيم، تونس العاصمة، 17 سبتمبر 2012.

[50] مقابلة أجرتها المؤلفة مع جميلة الجويني، تطاوين، 13 يونيو 2013.

[51] في نقاط متنوعة في تاريخ حركة النهضة، تمت الإشارة إلى اجتماعات الأسرة بحلقات (حلقات نقاش قرآنية)، وخلايا.

[52] مقابلة أجرتها المؤلفة مع عضو من حركة النهضة في تونس العاصمة، 10 نوفمبر 2013.

[53] في سبتمبر 2012، نظّمت ما تسمى بحملة "اكبس" احتجاجات في القصبة جذبت آلاف المعتقلين السياسيين الساخطين، وأسرهم، وأنصار قضيتهم، بهدف تشجيع قادة حركة النهضة للتشديد على عناصر النظام القديم. في ربيع عام 2013، تم تنظيم مظاهرة مماثلة في القصبة. لمعرفة المزيد عن الاحتجاج الذي نظمه المعتقلون السياسيون عام 2013، راجع إيان بائل "على هامش العدل: الاحتجاج والمقاومة في مرحلة ما بعد انتفاضة تونس"، ورقة غير منشورة، نوفمبر 2013.

[54] مقابلة أجرتها المؤلفة مع مؤيّد سابق للنهضة، بنزرت، 10 ديسمبر 2012.

بعد أن حلت قضية مواقفهم بشأن مسائل أساسية في مجلس الشورى، تعيّن على قادة حركة النهضة إقناع الناشطين من المستوى المتوسط والناشطين الشعبيين في مختلف أنحاء البلاد بتلك المواقف. لذا وجب على قيادة حركة النهضة "منَطَقة" مسائل المبدأ والأيديولوجيا وإعادة تفصيلها في ضوء المطالب السياسية المتغيرة. والمثير للاهتمام أن الحركة حققت نجاحاً أكبر في "الترويج" للتحسينات الجديدة التي طرأت على المبدأ الديني بالمقارنة مع ما حققته في ما يتعلق بالمبدأ السياسي. يشير ذلك إلى ديناميكية في الحركة لاقت إهمالاً منهجياً من قبل المراقبين الخارجيين: ميل الحركة على مختلف المستويات إلى التنازل عن القضايا الأيديولوجية الدينية أكثر من ميلها إلى التنازل عن الأمور التي تنطوي على أهداف سياسية ملموسة، وخاصة عندما تمسّ تلك الأهداف السياسية عناصر العدالة الانتقالية والنظام القديم مقابل ديناميات النظام الجديد.

التدرجية وضبط النفس في حركة النهضة

شكلت التدرجية وضبط النفس سمتين مميزتين لقيادة حركة النهضة أثناء عملية صياغة الدستور، وبشكلٍ أوسع طوال فترة الثلاث سنوات الماضية والتي شهدت الانتقال السياسي. بالنظر إلى الطريقة التي عالجت فيها حركة النهضة القضايا الخلافية التي ظهرت أثناء عملية الصياغة، لا سيما المسائل الموجهة أيديولوجياً والتي كان من المتوقع أن تؤدي الى ردة فعل أقسى داخل الحركة، لا يتبين لنا قوة ميل قيادة الحركة الى التدرجية والسيطرة فقط، إنما إلى أي مدى تمكنت تحديات التحوّل أن تحدد بوضوح شكل مواقف الحركة. يتناول هذا القسم تطور مواقف حركة النهضة بشأن ثلاث قضايا خلافية برزت بالتحديد أثناء عملية الصياغة، وهي: هل ستتضمن المادة الأولى من الدستور إشارة صريحة إلى الشريعة أم لا، كيف سيتم تحديد وضع المرأة، وكيف سيتم التعامل مع مسألة التجديف. في البداية، اتسم نهج حركة النهضة في كلٍ واحدةٍ من هذه القضايا الثلاثة بالارتباك، وبالتفكير قصير المدى، وبخلافات حادة في الرأي. ولكن في نهاية المطاف، نزعة القيادة نحو التخطيط طويل الأمد وضبط النفس البراغماتي أنقذت الموقف، وانتقلت حركة النهضة نحو مزيد من المواقف الوسطية.

مسألة الشريعة

في ربيع العام 2012، أولى أعضاء حركة النهضة اهتماماً كبيراً لمسألة العودة المباشرة إلى الشريعة في الدستور. أثار تناول هذه المسألة بين قادة حركة النهضة الذعر في قلوب العديد من التونسيين، لا سيما مناصري العلمانية المخلصين الذين لم يرغبوا برؤية بلدهم "يتحول إلى إيران أخرى" وهو أمر أشار الكثيرون إلى احتمال وروده في حال سلكت حركة النهضة المسلك الذي أرادته.[55] اتهم كثيرون النهضة باعتماد "الخطاب المزدوج" وبسعيها إلى فرض الشريعة "بشكلٍ غير مباشر"، لا سيما وأن بعض شخصيات الحركة البارزين بدأوا يوعدون علناً بعد انتخابات أكتوبر لعام 2011، أن الحركة لن تسعى إلى اعتماد الشريعة أو إلى فرض نمط حياة معين في الدستور.[56]

إلا أن لأعضاء حركة النهضة رأياً مختلفاً بشأن النقاش القائم حول الشريعة. قال إبراهيم زغلمي، أحد أعضاء مجلس الشورى في مدينة الكاف: "لم نبدِ منذ البداية أي اهتمام بتطبيق الشريعة. شكّل أولئك الذين أرادوا ذلك استثناءً. إلا أن الأمور لم تصل بنا إلى مناقشة الأمر على مستوى الحركة قبل ذلك".[57] أشار عدد كبير من الأشخاص إلى أن الغنوشي نادى على مدى عقود لصالح تفسير الشريعة بشكلٍ سلس، تفسيرٍ لا يستدعي بالضرورة فرض قوانين صارمة ويركز بدلاً من ذلك على المفاهيم الأوسع للأخلاق الإسلامية، بما في ذلك العدالة الاجتماعية والمساواة بين الناس وغير ذلك. وكان الغنوشي بنفسه قد شدّد في مقابلة أجراها في صيف 2011 قائلاً: "الإسلام فلسفة وليس مجرد أحكام. إنه يولي اهتماماً بالنيات والمقاصد. إنه مُجرد ومرن. لا تقتصر الشريعة على الحدود أي العقاب فقط. على الناس أن يفهوا ذلك أولاً... إنهم يخشون كلمة شريعة أنهم لا يفهمون معناها الحقيقي".[58]

يعبّر عدد كبير من أعضاء حركة النهضة رفيعي المستوى عن آراء مماثلة، مشيرين إلى أنه من الصعب احتواء الشريعة، التي تشكل مبدأً مرغوباً بطبيعته، في قانون ملموس. يعلق فتحي مكني، مسؤول في حركة النهضة، مردداً ما قاله الغنوشي: "ما هي الشريعة؟ إنها فعلاً أسلوب حياة. لا يمكن حصر الشريعة في كتيّب".[59]

---

[55] مقابلة أجرتها المؤلفة مع ناشطين من المجتمع المدني العلماني، صيف 2011.

[56] "دستور تونس لن يفسح المجال أمام الإيمان؛ قادة حركة النهضة يرفضون قوانين تفرض الدين"، العربية، 4 نوفمبر 2011، http://www.alarabiya.net/articles/2011/11/04/175488.html. راجع أيضاً "حركة النهضة في تونس تعارض الشريعة في الدستور"، رويترز، 26 مارس 2012، http://www.reuters.com/article/2012/03/26/us-tunisia-constitution-idUSBRE82P0E820120326.

[57] مقابلة أجرتها المؤلفة مع ابراهيم زغلمي، تونس العاصمة، 2 يونيو 2013.

[58] مقابلة أجرتها المؤلفة مع راشد الغنوشي، تونس العاصمة، 22 أغسطس 2011.

[59] مقابلة أجرتها المؤلفة مع فتحي مكني، تونس العاصمة، 9 يونيو 2013.

رغم هيمنة هذا الرأي الشامل بين قادة حركة النهضة، لم يكن الجميع في مجلس الشورى مقتنعاً في البداية. يقول هشام العريّض: "اعتقد بعض الأفراد داخل حركة النهضة، على غرار الصادق شورو والحبيب اللوز، اعتقاداً راسخاً بضرورة الدفاع عن الشريعة. وهم شكّلوا الأصوات الكبيرة التي دافعت عن هذا الرأي. صحيح أنهم كانوا أقلية، إلا أنهم حين بدأوا بالكلام، تمكنوا من إقناع المزيد من الناس ليتحوّل النقاش بعد ذلك إلى نقاش حقيقي".[60] وقال أعضاء مجلس الشورى في حركة النهضة أن الجدل حول الشريعة طال أمده". أشار ابراهيم زغلمي: "كانت الآراء في البداية متنوعة جداً. إلا أنه بعد أيام من المناقشة والتصويت داخل مجلس الشورى، توصل الأعضاء إلى اتفاق".[61] ومن جهته، قال أسامة الصغير، أحد أعضاء المجلس الوطني التأسيسي الذي يمثل دائرة النهضة في إيطاليا: "لقد كان نقاشاً حقيقياً بحقّ، وكان لا بدّ للحركة أن تجري هذا النقاش. لا يجب أن تنسى أننا عقدنا أول مؤتمر للحزب في تونس منذ ثمانية أشهر [في شهر يوليو 2012]. كثر هم الأشخاص الذين ينسون ذلك".[62]

كانت مسألة الشريعة واحدة من سلسلة قضايا أساسية لم تنل نصيبها في أواسط حركة النهضة لتحظى بموقف رسمي تمثيلي على الصعيد الوطني قبل الثورة. في حين لطالما عبّر الغنوشي عن مفهوم الشريعة المُجرد والشامل – ورغم أن وجهة نظره، كزعيم للحركة، كان ولا يزال لها ثقلها الهائل، فإن بقية أفراد التنظيم لم يصطفوا تلقائياً وراءه. أظهر الغنوشي تردداً في فرض رأي واحد داخل الحركة، مما دفع بعض النقاد إلى اتهامه بالتردد في شكلٍ خطير في ما يتعلق بهذه المسألة وترك المجال مفتوحاً أمام تفسيرات أكثر تطرفاً للشريعة الإسلامية.

يقول محسن مرزوق من حركة نداء تونس: "لا أفهم ما المغزى من إجراء نقاش حول هذا الأمر. لقد بدأوا من الصفر، حينما كان دستور 1959 جيداً جداً... كانت تلك استراتيجية متعمدة لكسب الوقت".[63] كان مرزوق يشير إلى المادة 1 من دستور عام 1959، والتي تقرّ بعناية فائقة بالإسلام في ما تتجنب أي رابط معه".[64] رغم طرح عدد من عناصر دستور 1959 في مشروع الدستور الحالي، أكد أعضاء بارزون على ضرورة مناقشة الأمور من الصفر، إذ إن الحركة – والبلاد – لم تكن قادرة على مناقشة القضايا الجوهرية المتعلقة بالدين والهوية قبل الثورة". في هذ الصدد، تشير فريدة العبيدي، عضوة في حركة النهضة ترأس لجنة الحقوق والحريات في المجلس الوطني التأسيسي: "[في ما مضى] لم نتمكن من مناقشة هذه المسائل مناقشة حقيقية، ناهيك عن تحديد حدود هذه القضايا".[65]

في نهاية المطاف، رأى عدد من أعضاء حركة النهضة قضية إزالة كلمة "الشريعة" من الدستور ليست ذات أهمية قصوى. ساعدت مجموعة أساسية من النخبة الذين لطالما أيّدوا اعتماد وجهة نظر أكثر مرونة في ما يتعلق بالشريعة – وجهة نظر تشدد على المبادئ المجردة وتفضلها على الأحكام المحددة – على بناء إجماع أوسع على عدم ضمّ هذه الكلمة إلى الدستور. دافع هؤلاء القادة عن وجهات نظرهم من خلال تقديم مبررات موسعة طالت المستويات المحلية والإقليمية. يقول محمد التونكتي، قيادي في حركة النهضة فرع تطاوين: "إنها منطقة محافظة أكثر، ولكن موقفنا يؤثر هنا. إن الشريعة ...شمولية. لا تناقض بين الشريعة وما ينص عليه الدستور الآن".[66]

كان إبقاء المجتمع موحداً في فترات الضعف أحد التفسيرات الأكثر شيوعاً التي قدمها أعضاء حركة النهضة لعدم إدراج كلمة "الشريعة" في المادة 1 بشكلٍ صريح. وفي هذا الصدد، قالت فريدة العبيدي: "لم نكن نريد أن نجادل أكثر بشأن هذه الكلمة، لأننا لم نرغب في تقسيم البلاد".[67] وعبّر لطفي عبيدة، الذي يترأس مكتب النهضة في ولاية صفاقس عن منطق مماثل قائلاً: "يشكّل غياب الشريعة كقانون ضمن الدستور عنصراً لإقامة توازن في البلاد...[68] لم نكن نريد تقسيم المجتمع في وقت ساد فيه الضعف".

[60] مقابلة أجرتها المؤلفة مع هشام العريّض، تونس العاصمة، 6 يونيو 2013.
[61] مقابلة أجرتها المؤلفة مع ابراهيم زغلمي، تونس العاصمة، 2 يونيو 2013.
[62] مقابلة أجرتها المؤلفة مع أسامة الصغير، تونس العاصمة، 5 مارس 2013.
[63] مقابلة أجرتها المؤلفة مع محسن مرزوق، تونس العاصمة، 12 مارس 2013.
[64] تنصّ المادة 1 من دستور 1959 على ما يلي: "إن تونس هي دولة حرة، مستقلة وذات سيادة. دينها هو الإسلام، لغتها هي العربية، وتعتمد الجمهورية شكلاً للحكم". إلا أن الضمير المتصل "ها" بقي مبهماً ولم يُعرف ما إذا كان إشارة إلى تونس أم إلى الدولة.
[65] مقابلة أجرتها المؤلفة مع فريدة العبيدي، تونس العاصمة، 7 مارس 2013.
[66] مقابلة أجرتها المؤلفة مع محمد التونكتي، تطاوين، 13 يونيو 2013.
[67] مقابلة أجرتها المؤلفة مع فريدة العبيدي، تونس العاصمة، 7 مارس 2013.
[68] مقابلة أجرتها المؤلفة مع لطفي عبيدة، صفاقس، 12 يونيو 2013.

ينظر أعضاء حركة النهضة إلى الشريعة باعتبارها إطاراً أخلاقياً مثالياً، ويشعر العديد منهم أن المجتمع يحتاج أن يتعلم كيف يفهم بشكل أفضل "المعنى الحقيقي" للشريعة، التي يوضحه معظم أعضاء الحركة بكلمات أكثر تجرداً وأخلاقية (مثل العدالة الاجتماعية، والمساواة، والحكم الرشيد) بدلاً من تعريفها بمصطلحات تستند إلى قاعدة قانونية جداً.

إن قرار النهضة البراغماتي بعدم إدراج كلمة الشريعة في الدستور – وهو موقف فريد من نوعه، نظراً لإصرار الأحزاب الإسلامية العربية الأخرى على إدراجها – لا يعني أن الحركة لا ترمي إلى أسلمة المجتمع. عوضاً عن ذلك، سعت حركة النهضة إلى نهج طويل الأمد وتدريجي، مكيّفة نفسها مع السياق الاجتماعي والسياسي الراهن.[69] يُعد هذا السياق الأقل تحفظاً على الصعيد الاجتماعي بالمقارنة مع معظم بلدان منطقة الشرق الأوسط، وتشكّل بشكل أكبر من خلال وجود مجموعات المجتمع المدني العلمانية. رغم أن حركة النهضة تُصنف كحركة إسلامية، فقد عملت – عبر الاختيار الاستراتيجي أحياناً، ونتيجة ضغوط هائلة من قبل المعارضة السياسية والمجتمع المدني العلماني أحياناً أخرى – على الحفاظ على نفسها كلاعب سياسي مهم وحيوي. أظهر تطور مواقف حركة النهضة بشأن الشريعة في مختلف مراحل عملية الصياغة قدرتها على الاستفادة من الدروس وعلى إرساء التماسك مع شروعها في إعادة صياغة مواقفها بعد سنوات من القمع في مشهد انتقالي سريع.

سعت حركة النهضة إلى نهج طويل الأمد وتدريجي، مكيّفة نفسها مع السياق الاجتماعي والسياسي الراهن.

وضع المرأة

أثارت قضية حقوق المرأة – وتحديداً نص المادة 28 من مسودة الدستور الأولى – عاصفة من الانتقادات في وسائل الإعلام المحلية والدولية. حتى قبل صدور المسودة باللغة العربية في 8 أغسطس 2012، كانت الشائعات والترجمات الخاطئة قد انتشرت في الصحافة التونسية، الأمر الذي جعل العديد من المراقبين يعتقدون أن حركة النهضة قد اعتبرت المرأة "مُكمّلة للرجل".[70]

رغم أنّ التقارير بأنّ المادة 28 من مسودة الدستور الأولى قلّلت من شأن المرأة لتكون "تابعة" للرجل أو "مكمّلة" له كانت مضلّلة في أحسن الحالات، لم يكن هناك أدنى شك في أنّ لغة المادة نفسها كانت بعيدة كل البعد عن كونها لغة قانونية واضحة تشدّد على المساواة. كما أنها تعارضت مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. تقول المادة 28: "تضمن الدولة حماية حقوق المرأة وتدعم مكاسبها باعتبارها شريكاً حقيقياً للرجل في بناء الوطن، ويتكامل دورهما داخل الأسرة". تحرّك بسرعة ممثلو لجنة حقوق الإنسان والحريات في حركة النهضة، وأضافوا بشكل فطري تعبيراً متحفظ وأكثر ترابطية في مادة عن حقوق المرأة. عكست لغة المادة بشفافية نظرة الكثير من أعضاء الحركة الحقيقية في أدوار الرجل والمرأة – وهي أن الرجال والنساء هم في الواقع متساوون أمام الله، إلا أنّ لكل من الجنسين أدوار بيولوجية والتزامات عائلية مختلفة عن الآخر، وبالتالي فهما "يكمّلان" احدهما الآخر داخل الأسرة.[71]

جاء هذا الإرباك في موقف حركة النهضة حول قضية حساسة في وقت كانت فيه الحركة بحاجة لتفعل كل ما في وسعها لبناء الثقة في القضايا المتعلقة بتعاملها مع قضايا حقوق المرأة. خلال حملة العام 2011 الانتخابية، استخدمت بعض الأحزاب المعارضة العلمانية قضية حقوق المرأة من أجل عزل حركة النهضة ووصف أعضائها بالرجعيين والذكوريين.[72] أثارت طريقة تعامل حركة النهضة غير الواضحة مع المادة 28 بعد أقل من عام على الانتخابات ذعر الكثير من العلمانيين، ولا سيما النساء منهم، وغدت مخاوفهم من أنّ حزب النهضة قد يحاول في نهاية المطاف إلى إعادة قانون الأحوال الشخصية للعام 1956 التقدمي نسبياً، وهو جزء رئيسي من التشريعات المتعلقة بحقوق المرأة في العالم العربي.

---

[69] كافاتورتا وميرونا، "الاعتدال من خلال الإقصاء؟".

[70] نشر الإعلام الدولي من دون تمحيص هذه الإشاعات من دون العودة إلى المسودة العربية. راجع طارق عمارة، "آلاف المحتجين في تونس من أجل حقوق المرأة"، رويترز، 13 أغسطس، 2012، http://www.reuters.com/article/2012/08/13/us-tunisia-women-rights-idUS-BRE87C16020120813. نشر مكتب المرأة التابع للأمم المتحدة في تونس أيضا ترجمة خاطئة عن المسودة بالإضافة إلى مخارج جديدة باللغتين العربية والإنكليزية. راجع المجموعة العاملة من أجل حقوق المرأة في تونس التابعة للأمم المتحدة، "الإصدار الجديد، تونس: مجموعة خبراء أممية تدعو الحكومة إلى حماية الإنجازات المتعلقة بحقوق المرأة والمساواة ودعمها"، 21 أغسطس 2012، http://www.un.org/apps/news/story.asp/www.fao.org/story.asp?NewsID=42712&Cr=Tunisia&Cr1=#.Us6Sx9IW2NM.

[71] شعر بعض الأعضاء كذلك بالقلق من أن الإشارة في شكل واضح إلى المساواة بين الجنسين قد تُستعمل لقلب القوانين التونسية المتعلقة بالميراث القائمة على الشريعة. مقابلات أجرتها المؤلفة مع أعضاء من حركةً النهضة بمن فيهم محاميات من الحركة، تونس/ نابول، سوسة وصفاقس، صيف 2011 وصيف 2012.

[72] من المثير للسخرية أن حركة النهضة خلصت إلى تمرين أكبر عدد من المرشحات على الصعيد الوطني. من أصل 49 امرأة منتخبة للمجلس التأسيسي الوطني في تونس البالغ عدد أعضائه 217 عضو في أكتوبر 2011، مثلت 24 منهم حركة النهضة.

عات حركة النهضة بسرعة عن تعبير التكامل الذي أدرجته في المادة 28. فما كان من أعضاء لجنة الحقوق والحريات، الذين ساهموا في صياغة المسودة، إلا أن استبدلوا هذا التعبير المبهم بلغة أكثر وضوحاً تضمن "المساواة" بين الرجل والمرأة. من المستغرب أنّ قضية وضع المرأة لم تكن مثيرة للجدل داخل حركة النهضة نفسها. قبل تنقيح المسودة بفترة وجيزة، صرّحت عضوة لجنة الحقوق والحريات منية إبراهيم في سبتمبر 2012، قائلةً:[73] "ما حاولنا أن نقوله في المادتين 22 [مادة منفصلة أكّدت على المساواة بين جميع المواطنين] والمادة 28، هو أن الرجال والنساء متساوون ويكمّلون بعضهم البعض. ما من تناقض في ذلك. ولذلك... ما من مشكلة في تغيير اللغة". برّر أعضاء النهضة المادة بالقول إنها زلة ساذجة، نتجت عن التسرع في عملية الصياغة وفشلهم في توقع مدى الجدل الذي قد تطرحه هذه المسودة. عبّر ممثلون عن لجنة الحقوق والحريات عن أسفهم لعدم نشر ترجمة للمسودة باللغة الفرنسية أو الإنجليزية للحد من الترجمات الخاطئة التي تداولتها وسائل الإعلام الغربية.[74]

رغم التفسيرات التي قدّمها أعضاء اللجنة، شكّلت المادة 82 فشلاً كبيراً بالنسبة لحركة النهضة على صعيد بناء الثقة والعلاقات العامة. ورغم أنّ الحركة عادت سريعاً عن تعبير التكامل واستبدلته بتعبير بسيط وهو "المساواة"، إلا أنّ الضرر الذي تسببت به المسودة الأولى قد حصل. انتشرت الترجمات الخاطئة في جميع أنحاء العالم وخرجت مظاهرات كبيرة في وسط مدينة تونس احتجاجاً على هذه المادة. شعر العديد من معارضي حركة النهضة – الذي كانوا خائفين أصلاً من أن تقوم الحركة بتقليص أجزاء مهمّة من التشريعات المتعلّقة بحقوق المرأة – أنهم رأوا الحركة على حقيقتها، وتعهدوا بمقاومتها بشكل أقوى.

تم تنقيح الدستور، مسودة بعد أخرى، ليشمل ضمانة أكبر لحقوق المرأة. في 9 يناير 2014، تصدّر المجلس التأسيسي الوطني التونسي عناوين الأخبار الدولية عندما قام بتمرير مادة مستحدثة تدعو إلى المساواة بين الجنسين في الهيئات المنتخبة. وقال نوا فيلدمان، وهو أستاذ في كلية الحقوق بجامعة هارفارد الذي تابع تمرير المادة عن كثب: "تأثّر الجميع بذلك". رغم طبيعة المادة الريادية بشأن تكافؤ الجنسين، والدعم الذي قدّمه بعض أعضاء حزب النهضة – بما في ذلك العديد من النساء – لهذه المادة، إلا أنّ التونسيين العلمانيين والكثير من المحللين الخارجيين يتذكّرون بشكل أكبر سلوك الحركة خلال المناقشات حول المادة 28. رغم عودة الحركة السريعة عن المادة 28، كان فشلها في بناء الثقة مع العلمانيين بشأن مسألة حقوق المرأة خلال صياغة مسودة الدستور الأولى بمثابة فرصة ضائعة مهمة كان من شأنها تهدئة مخاوف المعارضين.[75]

التجديف

في الوقت الذي واجهت فيه حركة النهضة مشكلة في التراجع عن المادة 28، إلا أنّ الاتفاق على كيفية مواجهة مسألة التجديف بدا أكثر صعوبةً. وضع أعضاء لجنة الحقوق والحريات في حركة النهضة ثقلهم لاستعمال لغة من شأنها أن تجرّم التجديف في المادة 3 من مسودة الدستور الأولى والتي تنص على "أن الدولة تضمن حرية المعتقد الديني وممارسة شعائره وتجرم انتهاك المقدسات"، مشيرة في شكل خاص الى الديانات الإبراهيمية الثلاثة (الإسلام والمسيحية واليهودية) كالديانات التي يشملها قانون حماية الأديان من التجديف. مثّلت هذه الجهود الواسعة والمركّزة للحد من انتقاد الأديان تهديداً خطيراً لحرية التعبير. في الأصل، حدّت المادة 3، في صياغتها المبهمة، من سقف حرية التعبير في تونس بشكل كبير، ويمكن استعمالها كوسيلة مناسبة للقمع السياسي.

إلا أنه، وبعد الضغط الذي مارسته مجموعات المجتمع المدني المحلية والمنظمات غير الحكومية الدولية والحكومات الأجنبية، ألغت حركة النهضة هذه اللغة. عند سؤالهم في مناسبات مختلفة عن وجهات نظرهم في ما يتعلق بهذه المادة، عبّر أعضاء لجنة الحقوق والحريات في حركة النهضة عن مواقف متقدمة. في بادئ الأمر، دافع أعضاء اللجنة بقوة عن المادة، مشيرين إلى أنها تشكّل حصناً ضرورياً ضد "الاستفزازات" التي تهين "هوية تونس الإسلامية". تقول عضوة اللجنة سلمى سرسوط عند تناولها قرار إلغاء هذه اللغة: "يصبّ ذلك في جوهر ما يعنيه أن تكون مسلماً، وهو يمسّ نقطة عالية الحساسية في

[73] مقابلة أجرتها المؤلفة مع منية ابراهيم، تونس العاصمة، 4 سبتمبر 2012.
[74] لمزيد من التحليل في ما يتعلق بالمادة 28، راجع مونيكا ماركس، "حقوق المرأة قبل الثورة وبعدها"، في إعداد الثورة التونسية: السياق، التصميم، الآفاق، نوري غانا، (إيدينبره، مطبعة جامعة إيدينبره، 2013).
[75] راجع نوا فيلدمان، "تونس: جنة أنثوية؟"، بلومبيرغ، 9 يناير 2014، http://www.bloomberg.com/news/2014-01-09/tunisia-feminist-paradise-.html. ولكن لا بدّ من الإشارة إلى أن الدستور لم يحل في شكلٍ كامل المسائل الإشكالية في ما يتعلق بحقوق المرأة في تونس. راجع هيومن رايتس ووتش، "تونس: دعم حماية حقوق الإنسان في الدستور الجديد"، 3 يناير 2014، http://www.hrw.org/news/2014/01/03/tunisia-strengthen-new-constitution-s-human-rights-protection.

القلوب. وجدت صعوبة كبيرة في تقبّل هذا الأمر. ولكن في نهاية المطاف ليس من مهام الدستور تجريم الأمور، ولقد تعلمنا ذلك بعد الحديث لفترة طويلة مع علماء دستوريين".[76] يقول معظم أعضاء اللجنة تقريباً إنهم كافحوا من أجل هذه المسألة على صعيد شخصي جداً.

إلا أنه خلف هذه العوائق الخارجية، كان أعضاء حركة النهضة يتصرفون بدفاعية إزاء ما رأوا فيه "استفزازات" تنتشر من حولهم. أشار ممثلون في لجنة الحقوق والحريات ممن وضعوا مسودة للقانون مراراً وتكراراً الى تأثير الأحداث الأخيرة. وقد ألقوا الضوء على قرار محطة نسمة التلفزيونية في العام 2011 بعرض فيلم المخرجة السينمائية مرجان سترابي بعنوان: "برسيبوليس" مع ترجمة باللغة العربية وعلى المعرض الفني الذي أقيم في صيف 2012 في العبدلية كحدثين شكّلا، بشكل خاص، صدمة رأوا فيها قلة احترام للدين. قالت سرسوط أن أحداثاً كرمي القرآن في الحمام تبين لنا أن العلمانيين المتشددين قد يذهبون الى أبعد من ذلك في إهانة الدين. كيف لنا ان ننعم بحرية الدين في بيئة غير متسامحة كالتي نعيش بها... جاءت هذه الأعمال محرّضة بنية إثارة العنف.[77]

إنّ عرض الفيلم ومعرض العبدلية الفني الذي عرضت فيه لوحة كتب فيها "سبحان الله" بالنمل، أثارا غضب عدد من النشطاء الدينيين الذين حرّكوا الشباب من أصحاب التوجهات السلفية والقاطنين في العاصمة. وقد أدى معرض العبدلية إلى استمرار حالة الشغب إلى أيام وحظر تجول واسع في المدينة.[78] وبدلاً من الدفاع عن حرية الفنانين في التعبير ولوم المتظاهرين، مال أعضاء حركة النهضة إلى لوم الفنانين العلمانيين لإثارة المشاكل بشكل جنوني مما رأوه من "استفزازات" تقلل من أهمية القيم الدينية التي اعتاد التونسيون أن يتشاركونها "بشكل طبيعي" وعميق.[79]

بالإضافة إلى التأثر بمثل هكذا "استفزازات"، جاء رد أعضاء النهضة بطريقة دفاعية بعد عقود من الإساءات من قبل النظام القديم، وسبب ذلك يعود إلى حد كبير إلى أنشطة الحركة الموجهة دينياً ومظهرهم العام. في هذا الصدد، قال أحد أعضاء اللجنة: "لقد رأينا فرصة لتصحيح هذا الإرث، لذا حاولنا تصحيحه بقدر المستطاع كي لا تتكرّر هذه الأمور أبداً... ولكن أعتقد أننا أفرطنا في عملية التصحيح... من الممكن أننا كنّا قاسين بعض الشيء".[80]

تمكّن أعضاء حركة النهضة في نهاية المطاف من التغلّب على موقفهم الدفاعي والتخلّص – بعد الكثير من الجدالات مع شخصيات داخل الحزب وخارجه – من لغة التجريم. وأشار أعضاء لجنة حقوق الإنسان والحريات في حركة النهضة أنّ الوقت الذي أمضوه في التفكير والمشاركة في اجتماعات مطولة مع خبراء محليين ودوليين من أجل مناقشة هذه القضية في سياقات أكثر استرخاء خارج المجلس الوطني التأسيسي (وبدون معدات التصوير والميكروفونات)، جعلهم يغيّرون رأيهم. وأفاد عدد من أعضاء لجنة حقوق والحريات من كلٍ من حزب النهضة وأحزاب المعارضة الأخرى أنّ مثل هذه الاجتماعات الخاصة، بعيداً عن الأضواء والكاميرات، مكّنت المشاركين في عملية صياغة الدستور من "الابتعاد عن المسرح السياسي" والبدء في تحديد أوجه التشابه بينهم.[81]

جاء رد أعضاء النهضة بطريقة دفاعية بعد عقود من الإساءات من قبل النظام القديم.

أفاد أعضاء النهضة، على وجه الخصوص، أنهم غيّروا موقفهم تدريجياً بعد محادثات طويلة مع خبراء محليين ودوليين. نذكر أنّ أعضاء لجنة الحقوق والحريات كانوا في كثير من الأحيان مثل أعضاء لجان صياغة الدستور الخمسة الأخرى ضمن المجلس الوطني التأسيسي، أفراداً بدون خبرة في مجال صياغة الدستور، وقد وجدوا أنفسهم يجتهدون من أجل الوفاء بالمواعيد النهائية خلال فترة زمنية محدودة وأحيانا خلال فترات زمنية غير قابلة للتحقيق.[82] رغم أن العديد منهم أشاروا إلى أنّهم راجعوا رزمة من دساتير دول أخرى وشاركوا في اجتماعات منتظمة مع خبراء محليين ودوليين، إلا أنهم لم يتمكّنوا من فهم العملية جيداً. قالت ممثلة حركة النهضة منية إبراهيم، وهي تضغط بيدها على قلبها بشدة: "شخصياً، ما زلت أعتقد أنّ الاستفزازات ضد الدين يجب أن يُعاقب

[76] مقابلة أجرتها المؤلفة مع سلمى سرسوط، تونس العاصمة، 11 مارس 2013.
[77] مقابلة أجرتها المؤلفة مع سلمى سرسوط، تونس العاصمة، 11 مارس 2013. شارك أعضاء آخرين من حركة النهضة في لجنة الحقوق والحريات وجهة نظر سرسوط.
[78] لمزيد من المعلومات عن أعمال الشغب هذه وعن السلفية في شكلٍ عام، راجع مجموعة الأزمات الدولي، "العنف والتحدي السلفي"، فبراير 2013، www.crisisgroup.org/en/regions/middle-east-north-africa/north-africa/tunisia/137-tunisia-violence-and-the-salafi-chal-lenge.aspx .
[79] مقابلات أجرتها المؤلفة مع أعضاء من مجلس الشورى في حركة النهضة، تونس العاصمة، سوسة، صفاقس، بنزرت والقيروان، صيف 2012.
[80] مقابلة أجرتها المؤلفة مع عضو حركة النهضة في لجنة الحقوق والحريات، تونس العاصمة، 25 مارس 2013.
[81] مقابلة أجرتها المؤلفة مع سلمى بكار، تونس العاصمة، 6 مارس 2013.
[82] اقترح المجلس الوطني التأسيسي مبدئياً إتمام الدستور في عام واحد – اقتراح مال خبراء الانتقال إلى الاعتقاد أنه اقتراح متفائل في شكلٍ سخيف.

عليها، لكنني سمعت من العديد من الخبراء الذين حضروا تلك الاجتماعات يتحدثون عن مخاطر لغة التجريم في الدستور. كان أمراً غاية في الصعوبة، ولكن كان لا بد لي أن آخذ خطوة إلى الوراء وأفكّر في الأمر ملياً".[83] ورغم أنّ البعض لا يزال يتعاطف بعمق مع الصيغة الأولية، إلا أنّ الجميع اتّفق في نهاية الأمر أنّ الدساتير "ليست المكان لتشريع العقوبات".

إنّ المناقشات التي دارت في مجلس الشورى بشأن هذه المسألة – والتي أثبتت أنّها واحدة من أصعب المسائل على المستوى الداخلي للحزب – جلبت مزيد من التوافق بين قيادة الحزب، الأمر الذي جعل الحركة تتحرّك من أجل إيجاد أسس منطقية تفسيرية للابتعاد عن لغة التجريم. انتقلت تبريرات أعضاء اللجنة ومجلس الشورى لعدم تجريم التجديف إلى الصفوف الإقليمية للحزب. ردّد الممثلون المحليون لحركة النهضة في صفاقس وسوسة والكاف وتطاوين الذين تمّت مقابلتهم في هذا الخصوص، الأساس المنطقي هذا الذي يتشاركه أعضاء اللجنة والقيادة الوطنية – وهو أن الدساتير يجب أن تعكس قيماً إيجابية تحترم الحقوق بدلاً من استخدام لغة مقيدة أو مانعة.

ومن المثير للاهتمام أنّ العديد من ممثلي الحزب الإقليميين استخدموا نفس القصة من التقاليد الإسلامية لشرح كيف أنّ تجريم التجديف، في نهاية المطاف، كان أمراً غير مرغوب به. قال مدير مكتب حزب حركة النهضة في صفاقس عندما كان يروي القصة: "أتوا للخليفة عمر بن الخطاب برجل كان قد سرق، وكان من المتوقع أن يقطع عمر يد الرجل كنوع من العقاب. ولكن بدلاً من قطع يده، سأل عمر نفسه (ما الخطأ الذي اقترفته أنا كقائد لأجعل هذا الرجل يسرق الأشياء التي يحتاجها)"؟ استخدم عبيدة هذه القصة، إلى جانب الممثلين الآخرين الذي رووها، لتبرير اتخاذ نهج الشريعة المرتكزة على المقاصد والمصالح الإنسانية أكثر منه على الحدود. رغم أنّ التجديف هو أمر فظيع، إلا أنّ الدستور ليس المكان المناسب لتعداد المحظورات. وخلصوا إلى أنّ اتباع نهج تدريجي "يُقنع ولا يُكره" الشعب على احترام القيم الإسلامية، يصبّ في نهاية المطاف في مصلحة تونس.

ونتيجة لذلك، فإن المادة 6 من الدستور التونسي الصادر مؤخراً، والتي تتناول مباشرةً مسائل الاعتقاد الديني، تتمسك بـ"حرية الضمير" فيما يتعلق بالمعتقدات، حتى وإن كانت تحافظ أيضاً على لغةٍ غامضة بشأن دور الدولة في الدين. بالإضافة إلى غياب كلمة الشريعة في المادة 1 والمادة 45 اللتين تدعوان إلى المساواة بين الجنسين، فإن ذلك يشكل سابقة أخرى في دساتير العالم العربي، وحلاً وسطاً من جانب حركة النهضة. رغم أن حركة النهضة قدمت تشريعات إشكالية في وقتٍ مبكر، بدءاً من موقف ضعيف التنظيم عكس تفكيراً دفاعياً وقصير الأمد، إلا أنها قد تمكنت من مراجعة أيديولوجيتها وبياناتها التفاعلية، واختارت في نهاية المطاف نهجاً عملياً وواقعياً.

النموذج البرلماني مقابل النموذج الرئاسي

كانت حركة النهضة تقاوم بقوة تقديم تنازلات في ما يتعلق بتصميم نظام تونس السياسي الجديد وفقاً لنموذج رئاسي أو نموذج برلماني، أو خليط من الاثنين. بعد مناقشة هذه المسألة في أوائل العام 2012، قرر مجلس الشورى في حركة النهضة دعم النموذج البرلماني. وأكّد أعضاء مجلس الشورى أنّ المناقشات تركّزت على أهمية كبح ميل تونس نحو السلطوية الرئاسية، والحاجة إلى الاستماع إلى مختلف الأصوات في المشهد السياسي التونسي الجديد. إلى ذلك، أشار الكثيرون إلى الدروس التي تعلموها في خلال فترة وجودهم في المنفى، أو من أعضاء حركة النهضة العائدين من المنفى. تقول جميلة الجويني، عضوة في مجلس شورى حركة النهضة عن تطاوين: "تحدثوا عن ما رأوه في دول مثل المملكة المتحدة، حيث يتأكد البرلمان من عدم سيطرة أي شخص. تاريخنا مليء بالرجال الأقوياء... وقد يساعد وجود برلمان على وضع حد لذلك."[84] وردد عدد كبير من أعضاء حركة النهضة وجهات نظر إبراهيم، واضعين ما يعتبرونه حجة أخلاقية قوية تدعم النموذج البرلماني، ومصورين نموذجاً مماثلاً كضمانة ضد الديكتاتورية المتعسفة. يقول أحد ناشطي شباب النهضة في صفاقس: "إننا بحاجة إلى الابتعاد عن النموذج القديم بشكلٍ كامل نهائي. ما حاجتي إلى رئيس كبير آخر مثل السبسي [في إشارة إلى زعيم حزب المعارضة الرئيسي حركة نداء تونس] أو إلى أي شخص مسيطر آخر؟"[85]

مال معارضو النهضة لرؤية مثل هذه التفسيرات على أنها تخدم مصالحهم بشفافية. أرجع العديد منهم موقف الحركة إلى الجوع إلى السلطة، قائلين أنّ الموقف الانتخابي القوي لحركة النهضة يعني أنها تدعم بشكل طبيعي النموذج

[83] مقابلة أجرتها المؤلفة مع منية إبراهيم، تونس العاصمة، 2 أبريل 2013.
[84] مقابلة أجرتها المؤلفة مع جميلة الجويني، تطاوين، 13 يونيو 2013.
[85] مقابلة أجرتها المؤلفة مع ناشط من شباب النهضة، صفاقس، 14 ديسمبر 2012.

البرلماني، حيث يمكن لعدد أعضائها الكبير أن يُترجم الى سلطة سياسية بصورة مباشرة. أما بالنسبة لأحزاب أخرى، فقد فضّلت النموذج الرئاسي، أو النظام الذي يجمع بين النموذجين البرلماني والرئاسي، حيث يكون فيه الرئيس – كما هو الحال في فرنسا – منتخباً مباشرة من قبل الشعب ويحتفظ بسلطات كبيرة، بما في ذلك سلطة على العلاقات الخارجية، والدفاع، والأمن القومي.

أما بالنسبة لممثلي النهضة في لجنة المجلس الوطني التأسيسي المسؤول عن تحديد النظام السياسي في تونس، فينبغي إلقاء اللوم على العلمانيين لأنهم اعتمدوا سياسة انتهازية في ما يتعلق بمستقبل تونس. قال النائب عن حركة النهضة أسامة الصغير: "إنّ قادة الأحزاب الصغيرة في تونس لا يريدون نظاماً برلمانياً، لأنهم يعرفون أن بناء أحزاب مستدامة هو عمل شاق"، مضيفاً "أنّه من الأسهل بكثير لعب سياسة الذات، ودفع مرشح واحد معروف إلى الواجهة".[86] في حين قال عضو آخر في اللجنة: "لا أريد أن أذكر أسماء، ولكن من الواضح أن هذه الأحزاب تعتقد، لأي سبب كان، أنّ مرشحيها – منصف المرزوقي، وعبد الرؤوف العيادي، والباجي قائد السبسي، وأحمد نجيب الشابي وآخرون يمكن لهم أن يصبحوا رؤساء مقبلين. حركة النهضة هي الوحيدة التي تتميز بمؤسسة حزبية حقيقية ".[87] يشير ممثلو حركة النهضة إلى الخبراء الدوليين المتخصصين في مجال كتابة الدساتير، الذين اتفق معظمهم أنّ النموذج الرئاسي قد يعيد تونس إلى الطريق الاستبدادي القديم.

من تطاوين إلى تونس العاصمة، قال ممثلو حركة النهضة في المجلس الوطني التأسيسي وشخصيات من مجلس شورى الحركة أن النقاش حول النظام السياسي كان الأكثر تعقيداً والمسألة الدستورية الأكثر صعوبةً التي تعاملت معها حركة النهضة أثناء عملية الصياغة. رغم أن دعم حركة النهضة المتحمس للنموذج البرلماني ينبع على الأقل جزئياً من ثقتها الإنتخابية – من دون شك مدعومة بتعددية بلغت 14 في المئة في انتخابات أكتوبر 2011 – إلا أنّ عدداً من أعضاء حركة النهضة بدوا مقتنعين تماماً بأن من شأن نظام برلماني يشبه النظام السائد في المملكة المتحدة، على سبيل المثال، أن يضمن انتقالاً حقيقياً بعيداً عن الانتهاكات الاستبدادية. نظراً لتاريخ الحركة المليء بالاضطهاد في ظل الحكم الديكتاتوري، رأى أعضاء حركة النهضة أن مصلحتهم الشخصية تقتضي الدعوة إلى نظام سياسي ديمقراطي – نظام لا يمكن لأي كائن من كان أن يتجاوز في ظله صوت الشعب، الذي يحوي على قسم كبير من المتعاطفين مع حركة النهضة.

في نهاية المطاف، قدّمت حركة النهضة تنازلات كبيرة في ما يتعلق بمسألة النظام السياسي في تونس، وغيّرت موقفها الداعم للنموذج البرلماني إلى نظام مختلط مع سلطة تنفيذية ضعيفة، قبل الموافقة أخيراً على نموذج رئاسي أقوى وأكثر تشابهاً مع النظام السائد في فرنسا. يضم الدستور التونسي الجديد نظاماً مختلطاً يجمع النظام الرئاسي والنظام البرلماني، وتسوية سياسية حاسمة سرّعتها الاغتيالات السياسية في تونس، التي وضعت حركة النهضة في موقف تفاوضي أضعف.

رغم الطبيعة المثيرة للجدل للمواد الدستورية التي تتناول تقسيم السلطات الرئاسية والبرلمانية، بيّن عدد قليل من التقارير حول عملية صياغة الدستور في تونس – سواء صحفية كانت أم أكاديمية – وعياً لهذا الجدال. كذلك، يرى الكثيرون أنّ تقديم التنازلات بشأن هذه المسألة كان بالنسبة لحركة النهضة أصعب بكثير من المساومة على مسائل تتعلّق بالأمور الأيديولوجية. طرحت مسألة النظام السياسي في تونس مجموعة من القضايا الصعبة أمام حركة النهضة، مع آثار عميقة لن تتأخر في الظهور على مستقبل الحركة السياسي في ما يتعلق بالقوة الصارمة في الحكومات المقبلة. أثّر تحديد طبيعة النظام السياسي في تونس أيضاً وفي شكل مباشر على شعور الأعضاء بأمنهم الشخصي، بالنظر إلى المخاوف – ما لم يتم اتخاذ تدابير حماية سياسية حذرة – بأن النموذج القائم على نظام قديم يوجهه رجل قوي قد يعود إلى تونس جالباً معه موجة من القمع تجتاح البلد.

[86] مقابلة أجرتها المؤلفة مع أسامة الصغير، 5 مارس 2013.
[87] مقابلة أجرتها المؤلفة مع نائب النهضة في لجنة العلاقات بين السلطات التشريعية والسلطات التنفيذية، تونس، 21 نوفمبر 2013.

حركة النهضة في خضم المرحلة الانتقالية: دروس لواضعي السياسات

يرى واضعو السياسات، لا سيما أولئك الذين يمثّلون الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة التي تتواجد بقوة وتمتلك نفوذاً كبيراً في تونس، أنّ التحولات الداخلية لحركة النهضة تقدّم دروساً هامة. فالأحداث المثيرة للجدل التي سُجّلت في تونس منذ قيام الثورة – بدءاً من الهجوم على السفارة الأمريكية والمدرسة التعاونية الأمريكية المجاورة ووصولاً إلى اغتيال شكري بلعيد ومحمد براهمي، وبدءاً من الجدل القائم حول الشريعة ووصولاً إلى النقاش حول المساواة بين الجنسين – تمحورت بشكل كبير حول نوايا حركة النهضة "الحقيقية". صوّرت وسائل الإعلام التونسية والدولية حركة النهضة كقوةٍ متجانسة، في حين عانت الحركة من أجل أن تصبح منظّمة وفعّالة ومؤثّرة وقادرة على الاستيعاب. قليلون هم الذين يقرّون بالانقسامات الداخلية التي تشوب حركة النهضة – أو حتّى يكتشفونها – والطرق التي أثّرت على تحولاتها كحزب يحاول إعادة تجميع صفوفه في سياق ما بعد الثورة المليء بالتحديات على سلوكها.

رغم أن حركة النهضة لا تزال أفضل من الأحزاب التونسية الأخرى على المستوى التنظيمي، إلا أنها لا تشكل "الجيش" الروبوتي الذي يخشاه عدد كبير من التونسيين. بدلاً من ذلك، تعكس مواقفها بشأن قضايا رئيسة، بما في ذلك السلفية الجهادية والمواد الدستورية التي ناقشناها في هذه الورقة (الشريعة، ووضع المرأة، والتجديف)، حزباً يكافح من أجل التعبير عن مواقف واضحة بشأن القضايا الرئيسية، وفي بعض الحالات، من أجل إعادة توضيحها أو إعادة صياغتها. في بعض الأحيان، كما كان الحال في ما يتعلق بوضع المرأة، بدت حركة النهضة وكأنها ترتّب الأمور في ما تستمر في مسيرتها، فاتحة المجال أمام تسامح أعضائها الكبير بعرض المواقف وعكسها. في أوقات أخرى، كما هو الحال في النقاش المتعلق بالشريعة، قامت حركة النهضة بجهود حزبية واسعة أكثر تنسيقاً للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن القضايا الرئيسية ولتطوير هذا التوافق.

لعقدين من الزمن، كان من المستحيل القيام بمحادثات علنياً على مستوى الحزب في تونس. وكثيراً ما علت الخلافات داخل الحزب على مرأى ومسمع من الشعب التونسي، ويمكن أن تشمل مشاعر الأفراد المتعارضة تقريباً كالمحافظ المعروف الصدوق شورو وعبد الفتاح مورو الذي يقف على الهامش الليبرالي لقيادة حركة النهضة. وقد تأثرت حركة النهضة بالجرائم قصيرة الأمد – التي تُسمّيها "الاستفزازات" – التي حصلت في خلال الفترة الانتقالية، كما حصل بالنسبة لقانون التجديف.

إنّ الاعتراف بالتحديات التي تواجهها حركة النهضة خلال المرحلة الانتقالية لا يعني إعفاءها من مسؤولية أخطائها على مدى العامين الماضيين. ومع ذلك، فإن الاعتراف بالنهضة كحركة تمر بمرحلة انتقالية داخلية وترزح تحت تأثير سياق التحول الشامل في تونس في آنٍ معاً من شأنه أن يساعد واضعي السياسات على فهم التحديات والفرص التي حددت قراراتها. بدلاً من تشكيل حركة منظمة تنظيماً جيداً تتعاطى مع مختلف أنواع القضايا من أعلى السلم الهرمي إلى أدناه، تبدو حركة النهضة منظمة متغيّرة تعمها الفوضى. وقد تم اقتراح بعض مواقف الحركة الأكثر إثارة للجدل في ما يتعلق بصياغة الدستور – مثل تجريم التجديف والتكامل بين الجنسين – نتيجة عملية صنع القرار غير المركزية. حين ناقش مجلس الشورى القضايا الحرجة والأيديولوجية كالشريعة والتجديف – بالإضافة إلى قضايا أكثر سياسية إنما لا تقل أهمية عن غيرها كطبيعة النظام السياسي في تونس – فازت الآراء طويلة الأمد الأكثر تصالحية واستراتيجية. إن فهم جدالات حركة النهضة الداخلية يعني الاعتراف بأن حركة ما تحدث داخل الحزب، حركة تترك تأثيراً واسعاً على مواقف المجموعة في المستقبل.

بيّنت هذه الورقة أن حركة النهضة كانت تتوجه نحو التدرج والبراغماتية والتسوية. رغم أن قيادتها الوطنية لا تزال متماسكة إلى حد كبير، وأن الحزب يُعتبر مؤسسة قوية على نحو مستدام أكثر من أي حزبٍ منافس آخر في الوقت الراهن، إلا أنها تشهد مجموعةً من التوترات الداخلية، بما في ذلك الصراع حول الأهداف السياسية الوطنية الاستراتيجية طويلة الأمد، والأهداف ذات الجذور والمبدأ الأكثر محلية وشخصية. تريد قيادة الحركة المحافظة على وحدة الحركة/الحزب مع تلميحات واسعة بالتعددية السياسية والهوية الإسلامية. يبقى مشروع أسلمة

أي أسلوب اعتمدته النهضة أثناء عملية صياغة الدستور التونسي: الإقناع، الإكراه، أو تقديم التنازلات؟

الدولة الغامض دافعاً لأعضاء حركة النهضة، ونشطائها من الدرجة المتوسطة، وقادة الحزب – وهو مشروع يركّز على الحصول على السلطة على المستويين السياسي والاجتماعي أكثر مما يركّز على سن التشريعات الدينية – ومن شأنه، كما قال الغنوشي في كثير من الأحيان "إقناع، وليس إكراه" الشعب التونسي لاعتماد أساليب معيشية أكثر زهداً.

ومع ذلك، فإن قيادة حركة النهضة على استعداد للتخفيف من تلك الأهداف وأحياناً من تعليقها حين يضغط المجتمع المدني، والمجتمع الدولي، والخبراء المحلّيون. أما في ما يتعلق بالشريعة، ووضع المرأة، والتجديف، فقد عادت الحركة عن موقفها الأكثر تشدداً، مشيرةً بدلاً من ذلك إلى أن المجتمع لم يكن جاهزاً، وأن نواياها الحقيقية لم تُفهم بشكلٍ جيد، وأن الدستور ليس المكان المناسب لمواد التجريم. رغم أن ضرورة ضخ قيم "الإسلام التونسي" في المجتمع لا تزال موجودة، إلا أنّ التوجه أصبح في سبيل الاعتراف والتراجع، بدلاً من السعي المتشبث وراء إصلاحات الأسلمة من أعلى المستويات إلى أدناها.

يتعين على صنّاع القرار مقاومة الرغبة في مدح حركة النهضة على تنظيمها أكثر مما تستحق، أو دراسة تحركاتها من خلال منظور الدافع الأيديولوجي حصرياً. رغم أنّ وسائل الإعلام المحلية والأجنبية تستمر في تصوير التطورات على الساحة السياسية التونسية من خلال الثنائية الإسلامية-العلمانية، إلا أنّ ثمة ديناميات أكثر تعقيداً داخل الحركة وخارجها نشطة في أغلب الأحيان. إنّ الاعتراف بأن هذه الديناميات، بما في ذلك التحديات الخارجية والداخلية التي تواجه المجتمع المدني والأحزاب السياسية الفاعلة داخل إطار العملية الانتقالية في تونس، ستمكّن صناع القرار من التوصل إلى تحديد أدق بشأن الخيارات المتاحة للجهات الفاعلة الرئيسية ومن دعم الخيارات التي تقدّم المزيد من ثقافة الدستورية والتعددية في تونس. إنّ رؤية الفوضى والانقسامات والهوامش – حتى داخل حزب النهضة – ستسمح لصنّاع القرار بعدم تصنيف الجهات الفاعلة حسب ثنائيات مضلّلة تفتقر إلى فهم كامل لنقاط الضعف والتحديات الحقيقية التي تواجهها هذه الجهات الفاعلة في محاولتها للتأثير على مستقبل تونس بشكل إيجابي، بصرف النظر عن الموارد والقدرات التي تتمتع بها.

منشورات مركز بروكنجز

2014

أي أسلوب اعتمدته النهضة أثناء عملية صياغة الدستور التونسي: الإقناع، الإكراه، أو تقديم التنازلات؟
دراسة تحليلية، مونيكا ماركس

2013

إعادة إعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية
دراسة تحليلية، إبراهيم شرقية

ملوكٌ لجميع الفصول: كيف اجتازت الأنظمة الملكية في الشرق الأوسط عاصفة الربيع العربي
دراسة تحليلية، غريغوري غوس

انقلاب اللاعودة: الولايات المتحدة أمام إعادة ترتيب أولوياتها في مصر
موجز السياسة، شادي حميد وبيتر ماندافيل

موجز سياسات منتدى مركز بروكنجز الدوحة للطاقة 2013
تقرير مركز بروكنجز الدوحة – مبادرة أمن الطاقة مركز بروكنجز

تحديات الوحدة السورية: طمأنة مختلف أطياف المجتمع السوري وتأطير التوافق الوطني
سلسلة ورش عمل حول سوريا

سياسة ذات مرجعية دينية بدون دولة إسلامية: هل يمكن أن يكون حزب العدالة والتنمية التركي نموذجاً للإسلاميين العرب؟
موجز السياسة، أحمد ت. كورو

السلام الدائم: رحلة اليمن الطويلة للمصالحة الوطنية
دراسة تحليلية، ابراهيم شرقية

نحو شراكة إستراتيجية؟ الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي في شرق أوسط ثائر
موجز ورشة عمل

أجندة للحقوق في العالم الإسلامي؟ تطور إطار عمل منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان
دراسة تحليلية، توران كيا اوغلو